جامعـــــــــــة أمحمد بوقرة بومـــــــــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية.

القروض الاستهلاكية في البنوك الإسلامية

دراسة حالة تمويل السيارات في بنك السلام

من إعداد الطلبة:

- عشوش مريم
- بشاخ أحلام

تحت إشراف الأستاذ:

- بن طالبي فريد

السنة الجامعية:2021-2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي سير لنا الظروف
وأنعم علينا بالقوة والصبر حتى وصلنا إلى ما نحن عليه
ونشكره على نعمة العقل التي أوصلتنا إلى هذا المستوى
نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المؤطر بن طالبي فريد على الجهد
الذي بذله من أجلنا، وكذا على نصائحه وتوجيهاته طيلة
مدة البحث
كما نتقدم بالشكر الخاص لكافة أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كما نشكر جميع من ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد
شكرا لكل من شجعنا ولو بكلمة طيبة

أحلام ومريم

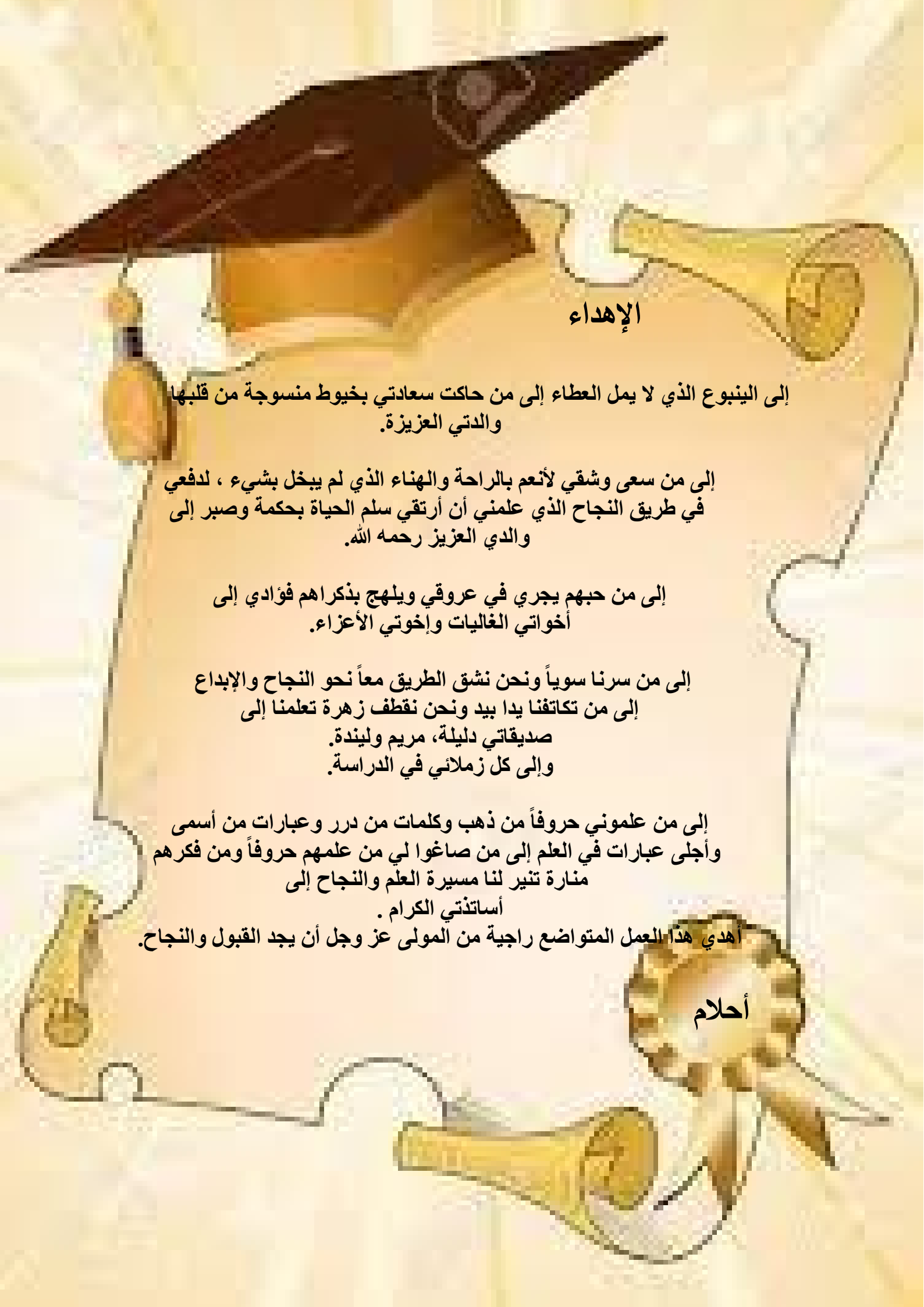

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها
والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء ، لدفعي
في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى
والدي العزيز رحمه الله.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى
أخواتي الغاليات وإخوتي الأعزاء.

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع
إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى
صديقاتي دليلة، مريم وليندة.
وإلى كل زملائي في الدراسة.

إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى
وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفاً ومن فكرهم
منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى
أساتذتي الكرام .
أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

أحلام

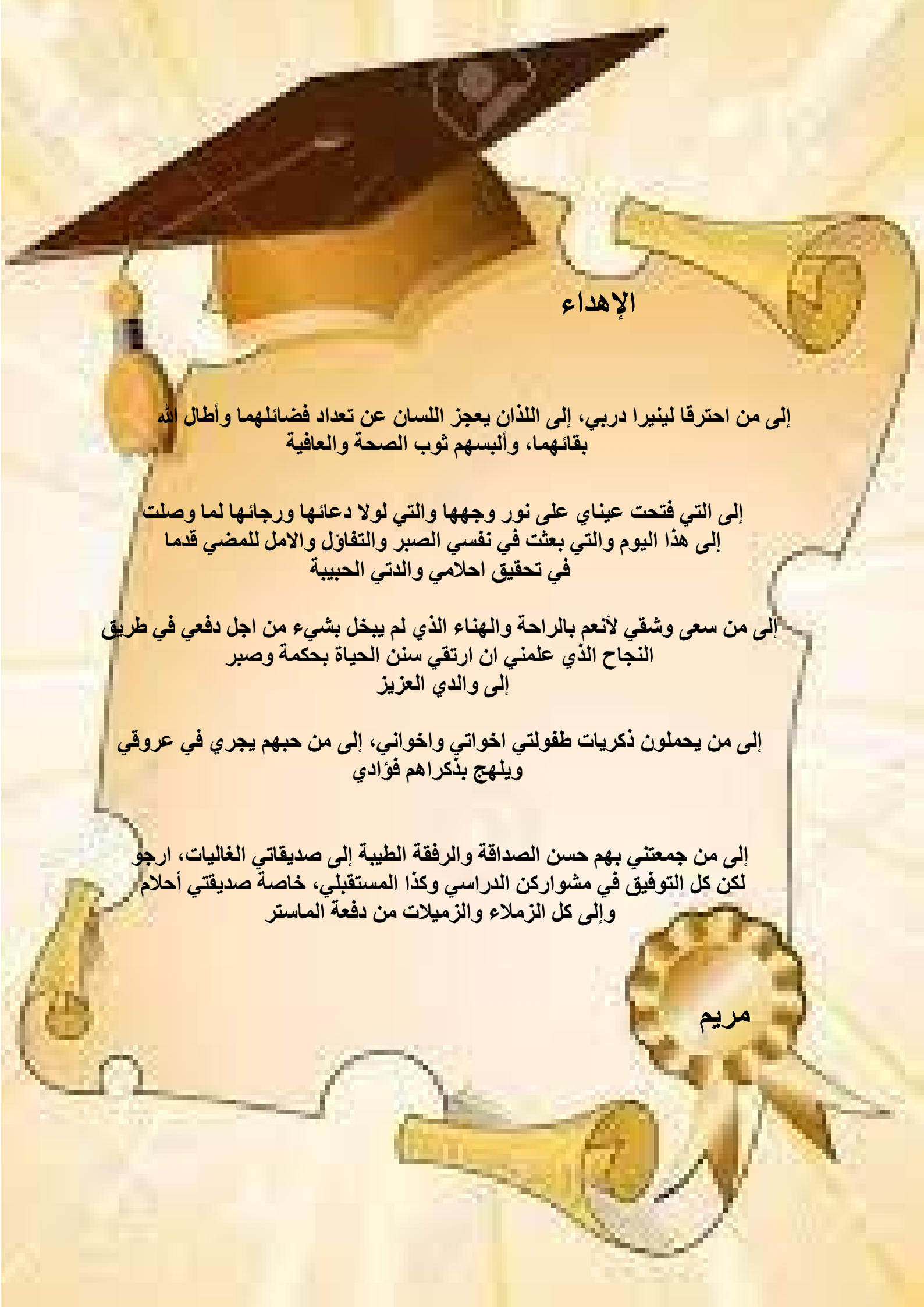

الإهداء

إلى من احترقا لينيرا دربي، إلى اللذان يعجز اللسان عن تعداد فضائلهما وأطال الله بقائهما، وألبسهم ثوب الصحة والعافية

إلى التي فتحت عيناي على نور وجهها والتي لولا دعائها ورجائها لما وصلت إلى هذا اليوم والتي بعثت في نفسي الصبر والتفاؤل والامل للمضي قدما في تحقيق احلامي والدتي الحبيبة

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتقي سنن الحياة بحكمة وصبر
إلى والدي العزيز

إلى من يحملون ذكريات طفولتي اخواتي واخواني، إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إلى من جمعتني بهم حسن الصداقة والرفقة الطيبة إلى صديقاتي الغاليات، ارجو لكن كل التوفيق في مشواركن الدراسي وكذا المستقبلي، خاصة صديقتي أحلام
وإلى كل الزملاء والزميلات من دفعة الماستر

مريم

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
الواجهة	
الشكروالتقدير	II
الإهداء	III
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
مقدمة	ب
الفصل الأول: أساسيات القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الإسلامية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية	3
المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها	3
أولا: نشأة البنوك الإسلامية	3
ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية	5
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية وخصائصها	6
أولا: أنواع البنوك الإسلامية	6
ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية	11
المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية وأهدافها	13
أولا: دور البنوك الإسلامية	13
ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية	15
المطلب الرابع: الموارد المالية للبنوك الاسلامية	18
أولا: الموارد الداخلية	19
ثانيا: الموارد الخارجية	21
المبحث الثاني: مدخل للقروض الاستهلاكية	24

المطلب الأول: نشأة ومفهوم القروض الاستهلاكية	24
أولا: نشأة القروض الاستهلاكية	24
ثانيا: مفهوم القروض الاستهلاكية	25
المطلب الثاني: الخصائص التقنية التابعة للقروض الاستهلاكية	25
المطلب الثالث: أنواع القروض الاستهلاكية	27
المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل الاستهلاكي في البنوك الإسلامية	30
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في نشاط البنوك الإسلامية	30
المطلب الثاني: صيغ وأساليب التمويل الاستهلاكي في البنوك الإسلامية	34
المطلب الثالث: استخدامات القروض الاستهلاكية والرقابة عليها	41
المطلب الرابع: تقييم عقود التمويل الاستهلاكي	42
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: دراسة ميدانية للقروض استهلاكية لبنك السلام	
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة الميدانية	55
المطلب الأول: تعريف بنك السلام الجزائر	55
أولا: النشأة التاريخية لبنك السلام الجزائري وتعريفه	55
ثانيا: مميزات بنك السلام الجزائر	56
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر	57
المطلب الثالث: منتجات البنك	59
المبحث الثاني: أساليب التمويل الاسلامي في بنك السلام	60
المطلب الأول: أنواع التمويل المطبقة في بنك السلام	60
المطلب الثاني: صيغ وشروط التمويل ومطابقتها مع الشريعة الاسلامية	64
أولا: الصيغ التمويلية المطبقة في بنك السلام	64
ثانيا: شروط مطابقتها مع الشريعة الاسلامية	70
المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بالتمويل الاستهلاكي الممنوح في بنك السلام الجزائر	71

المبحث الثالث: دراسة حالة تمويل السيارات عن طريق البيع بالتقسيط من طرف بنك السلام الجزائر.	**75**
المطلب الأول: تشخيص أولي لملف تمويل قرض استهلاكي (تمويل السيارات)	**75**
أولا: كيفية الحصول على تمويل قرض استهلاكي (تمويل السيارات)	**75**
ثانيا: دراسة ملف التمويل	**79**
المطلب الثاني: الشروط العامة لعقد تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط	**80**
المطلب الثالث: الشروط الخاصة لعقد تمويل السيارات بالمرابحة	**84**
أولا: خصوصيات التمويل	**84**
ثانيا: الشروط والضمانات الخاصة	**84**
المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات (معوقات) تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط	**85**
خلاصة الفصل	**87**
الخاتمة	**89**
قائمة المراجع	**93**
الملاحق	**99**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البنوك الاسلامية	**10**
02	الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام الجزائر 2022	**58**

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر البنوك عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها ولا يمكن إنكار الدور الايجابي الذي يلعبه النشاط البنكي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالبنوك اليوم تنظم علاقات المجتمع وتسهل عملية التعامل بين الأفراد والمجتمعات وتحل أكثر قضاياه المعيشية سواء كان ذلك عن طريق استجابة مطالبه أو تسديد فواتيره.

هذا وقد نشأت البنوك منذ قرون وأن معظم أهدافها مشروعة ولكنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة، من هنا أدرك العلماء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط البنكي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامة ومع الإسلام خاصة فبرزت فكرة البنوك الإسلامية، وهي مؤسسات بنكية تلتزم في جميع تعاملاتها بالشريعة الإسلامية والبنوك الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي وبدوره جزء من النظام الإسلامي الذي يقوم على قيم إيمانية تحرم التعامل بالربا والتعدي على أموال الناس بالباطل، وتتميز بأنها متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبأنها تتعامل بالائتمان فهي ليست مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء وإنما تقدم التمويل وفقا لصيغ مشروعة كالمضاربة والمشاركة والمرابحة.

من بين الوسائل المستخدمة في البنوك الإسلامية القرض أو التمويل الاستهلاكي، والتي بدورها موجهة للأفراد على عكس القروض الأخرى وخاصة لذوي الدخل البسيط وهي عبارة عن منح تسهيلات للأفراد تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من سلع استهلاكية خاصة السيارات، وتكمن أهمية القرض أو التمويل الاستهلاكي في قدرته على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلا من الإقراض بالفوائد، الذي يضمن حقه صاحب القرض عادة على حساب المقترض.

❖ **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القروض الاستهلاكية؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الدور الفعال للبنوك الإسلامية في تمويل القروض الاستهلاكية؟
- ماهي المعايير التي يتم على أساسها منح القروض الاستهلاكية في بنك السلام؟
- ماهي صيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تعاملاتها المصرفية؟

❖ **فرضيات البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة والإشكاليات الفرعية المطروحة في الدراسة، سوف نسعى إلى اختبار الفرضيات التالية:

- أصبحت البنوك الإسلامية الوجهة الأولى للعملاء والزبائن مقارنتا بالبنوك التقليدية.
- القروض الاستهلاكية هي ذلك التمويل الذي يمنح للأفراد بغرض تمويل احتياجاتهم الخاصة ويكون الراتب مصدر سداده.
- تعتمد البنوك الإسلامية في تعاملاتها الإسلامية على كل الصيغ التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ومن بينها المرابحة والمضاربة والبيع بالتقسيط.

❖ **أهداف البحث:**

نهدف من خلال الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- معرفة أهمية ودور البنوك الإسلامية في تفعيل النشاط الاقتصادي.
- التعرف على القروض الاستهلاكية بمختلف أنواعها من منظورها الاسلامي.
- بيان مدى كفاءة التمويل الاستهلاكي من حيث مميزاته التمويلية أولا، ومن حيث استحواذها على النشاط التمويلي بالبنوك الإسلامية ثانيا.

❖ **أسباب اختيار البحث:**

من الاسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- محاولة فهم عمل البنوك الاسلامية والتعرف على الأدوات والآليات المعتمدة،
- التعرف على الاجراءات المعتمدة من طرف البنوك الاسلامية في مجال القروض الاستهلاكية،
- الميول الشخصي للموضوع وأملنا للعمل في ميدان البنوك الإسلامية.

❖ **أهمية البحث:**

تتجلى أهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها البنوك الاسلامية في أدوات الاصلاح الاقتصادي والتصدي للمشكلات الاقتصادية، وذلك لارتباطها بعنصر النقد الذي يعد المحرك الرئيس للاقتصاد.

وتزداد أهمية الدراسة عند تناولنا للقروض الاستهلاكية من المنظور الاسلامي والتي تعتبر من أهم صيغ التمويل التي تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجتمع الذي تعيش فيه.

❖ **منهج الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وجمع البيانات وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لدور البنوك الإسلامية من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادر مختلفة مع دراستها وتنظيمها، مع التركيز على المنهج التحليلي للمعلومات الخاصة بالدراسة.

❖ **هيكل الدراسة:**

بغرض الإجابة عن إشكالية الدراسة ومختلف الأسئلة المطروحة آنفا واختبار الفرضيات للوصول إلى الأهداف وإيضاح أهميتها، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة.

سيتناول الفصل الأول الموسوم أساسيات القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الإسلامية والذي جاء بالأدبيات النظرية للبنوك الاسلامية، حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بالبنوك الاسلامية بصفة عامة، أما البحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة القروض الاستهلاكية في البنوك الاسلامية. والمبحث الثالث فقد حاولنا من خلاله تقييم القروض الاستهلاكية في البنوك الاسلامية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية لقروض الاستهلاك في بنك السلام بدالي ابراهيم، حيث في المبحث الأول قمنا بتقديم عام لبنك السلام الجزائر، اما المبحث الثاني فقد قمنا باستعراض أساليب التمويل المعتمدة في بنك السلام الجزائر. والمبحث الأخير فقد خصصناه لدراسة حالة تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط.

وفي الأخير يمكننا القول بأنه لا يخلو أي عمل علمي أكاديمي من بعض الصعوبات والعراقيل التي تصعب من عملية البحث، وفي موضوع البحث المتناول لعل أهم عقبة هي صعوبة انجاز الدراسة الميدانية بسبب الوضعية الوبائية التي تعيشها الجزائر ومعظم دول العالم.

❖ **حدود الدراسة:**

الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية خلال شهر فيفري 2022 حتى جوان 2022.

المكانية: بنك السلام الجزائر، دالي براهيم.

الموضوعية: دراسة تطبيقية للقروض الاستهلاكية في بنك السلام، مع دراسة حالة تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط.

الفصل الأول

أساسيات القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الاسلامية

تمهيد:

تستمد البنوك الإسلامية أسمها ومبادئها من العقيدة الإسلامية، التي أثبتت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية من خلال أسلوب عملها الجديد والمتميز وتبنيها للصيغ التمويلية الخالية من الفائدة وإرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع الإسلامي ومن بين الأساليب التمويلية الشائعة في البنوك الإسلامية القرض الاستهلاكي، الذي يمثل تمويلا بغرض الإنفاق على شراء سلع استهلاكية، والشيء الذي يميزه عن القروض الأخرى أنه يؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد.

الهدف من هذا الفصل يتمثل في محاولة إعطاء فكرة عامة حول البنوك الإسلامية، وتبيان الدور الذي تلعبه ومدى مساهمتها في الاقتصاد بناءا على سياسات التمويل التي تتبعها، في محاولة تلخيص مساهمتها من خلال فروض الاستهلاك، وهذا يستلزم منا المرور بثلاثة مباحث :

المبحث الأول :مدخل للبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني :مدخل للقروض الاستهلاكية في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث :تقييم التمويل الاستهلاكي في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية.

أصبحت البنوك الإسلامية واقعة وليس في الأمة الإسلامية فحسب، وبل أيضا في جميع بقاع العالم، وأصبحت منافسا قويا للبنوك التقليدية مع ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. وهذا ما سنتطرق من خلال المطالب الأربعة التي تناولها المبحث.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها.

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل البنكي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، وصارت تلعب دورا مهما في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي ومنافسا قويا للبنوك التقليدية، وهذا ما يدفعنا إلى التطرق لنشأت هذه البنوك ومنه يمكن تقديم عدة تعاريف عنها.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها.

بعد أن عاشت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الغربي لمدة لا بأس بها من الزمن، وبسبب تأخر تلك البلاد في جميع المجالات، سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، كان لازما عليها أن تضع نظمها اعتمادا على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي حيث أنها تبنت النظام البنكي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية.

ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة (1965)، حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيرة وقليلة، سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية. [1]

[1] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004، ص 22.

وكانت البداية بإنشاء "بنوك الادخار المحلية" بمحافظة الدقهلية بمصر (1963)، وهي بنوك لا تقوم على علاقة (مدين دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها، ولا تأخذها مقابلا عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال [1]، وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع (4) سنوات فقط افتتاح تسعة (9) فروع وما يقارب المليون متعامل. [2]

وبعد هذه التجربة، تم إنشاء أول بنك يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي " بمصر (1971)، والذي حقق نجاحا كبيرا ومازال قائما لحد الساعة. [3] وفي سنة 1975، تجسدت فكرة البنوك الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل البنوك الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء" على أساس تقاسم الأرباح. [4]

منذ تلك السنة توالت عمليات إنشاء البنوك الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي، وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والإفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

---

[1] عوف محمد الكفراوي، **البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،2001، ص 15.

[2] عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 65.

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة ط1، 2008، ص76

[4] Imane KARICH, le système finacier islamique : de la relegion à la banque,larcier,bruxelles,2002,p ;80.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل البنكي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات (2004) والبنك العقاري الكويتي (2005) [1]، بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها البنكي ككل كإيران وباكستان والسودان.

وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية حوالي 400 بنك حتى نهاية سنة 2009، بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30% عن عام العام 2008. [2]

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية.

هناك عدة مفاهيم للبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

البنك الإسلامي هو " ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء"[3]

" البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل توظيفها ونموها وفق القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها ". [4]

" البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثمار وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجي ". [5]

---

[1] محمد البلتاجي، " نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار الاسلامية "، ندوة دولية حول **نحو ترشيد مسيرة البنوك الاسلامية**، دبي، 3-5 سبتمبر 2005، ص2.

[2] حسام الدين عفانى، **" مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية "، مؤتمر المصارف الاسلامية في فلسطين: واقع وتحديات**، مركز القدس للدراسات والاعلام الاسلامي، فلسطين، 14 جوان 2010، ص 2.

[3] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2007، ص 397.

[4] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 17.

[5] محمد الزحيلي، **المصارف الاسلامية**، دار المكتبي، دمشق، 1997، ص10.

" البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ". [1]

ويلاحظ من هذه التعريفات، أنها تجمع على أن الصفة الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بوظائفها. وان هذا الالتزام العقائدي يجعلها تختلف عن سائر البنوك في قواعد العمل وأهدافه وآلياته. فبالإضافة الى المحددات الاقتصادية، يتعين على البنوك الإسلامية ان تلتزم في عملها بالقواعد والمبادئ العقيدية المستقرة والثابتة التي يحددها القرآن والسنة بخصوص المعاملات الاقتصادية. [2]

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية وخصائصها.

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد مقارنة مع المؤسسات التقليدية، حيث أنها تمتاز عنها بعدة مميزات واضحة مستمدة من الشريعة الإسلامية.

أولا: أنواع البنوك الإسلامية.

هناك عدة أنواع للبنوك الإسلامية وتنقسم وفق عدة أسس هي:[3]

1 – وفقا للنطاق الجغرافي: ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

أ – بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 117.

[2] نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الاسلامية: الأسس النظرية واشكاليات التطبيق**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص174.

[3] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص 61-62.

ب – بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

2 – وفقا للمجال التوظيفي للبنك: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:

أ – بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل المشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.

ب – بنوك إسلامية زراعية: وهي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملة وذلك استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم: "الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن

أحيا أرضا مينة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات ". [1]

ج – بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية : وهي تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية ، حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين ، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين و كبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع ، والنطاق الآخر نطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي يتواجد بها ومن إنعاش الاقتصاد الإسلامي .

ث – بنوك التجارة الخارجية الإسلامية : وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف ، وفي الوقت ذاته

[1] رمضان حافظ عبد الرحمان، **البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين**، دار السلام، القاهرة ،2005، ص122.

معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع قطاع السوق ، ورفع قدرها على استغلال الطاقات العاملة ، وتحسين الجودة ومنه تحسين سبل الإنتاج ومنه فإن إنشاء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تسيير حجم التعامل الدولي بين الدول الإسلامية وتحقيق مصالح المسلمين .

ج – بنوك إسلامية تجارية: وهي بنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية.[1]

3 – وفقا لحجم النشاط: يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لمعيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ– بنوك إسلامية صغيرة الحجم : وهي بنوك محدودة النشاط ، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط ، وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود ، وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة ويكون عملها أساسا في تجميع الأموال (المدخرات) وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات متاجرات وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى التي تتوفر لدى البنك الإسلامي .

ب – بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتعطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما في النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء، أكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدماتي من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج – بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض ببنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والبنكي المحلي والدولي وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتملك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية، وبنوك مشتركة حيث

[1] رمضان حافظ عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 156.

تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذلك مكاتب تمثيل لجميع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع لها فيها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

4 – وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع التالية:

أ– بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتحديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، وتتجه إلى نشر خدماتها إلى جميع عملائها، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا، وبالتالي الأكبر ربحية ومعدل نمو، وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعا عن البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في حجم قيمة معاملاتها.

ب – بنوك إسلامية تقليدية: تقوم هذه البنوك على أساس التقليد والمحاكات لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه البنوك استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب عام منها، أثبتت برحيتها وكفاءتها، سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية متشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقدم هذه الخدمات.

ج – بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض باستراتيجية الرشادة البنكية والتي تقوم على تقديم الخدمات البنكية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

5 – وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: حيث يتم تقسيم البنوك وفقا هذا الأساس إلى نوعين أساسيين وهما:

أ- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى وتسمى عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

ب - بنوك إسلامية غير عادية: وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها بجملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

ويمكن تلخيص الأنواع السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أنواع البنوك الإسلامية.

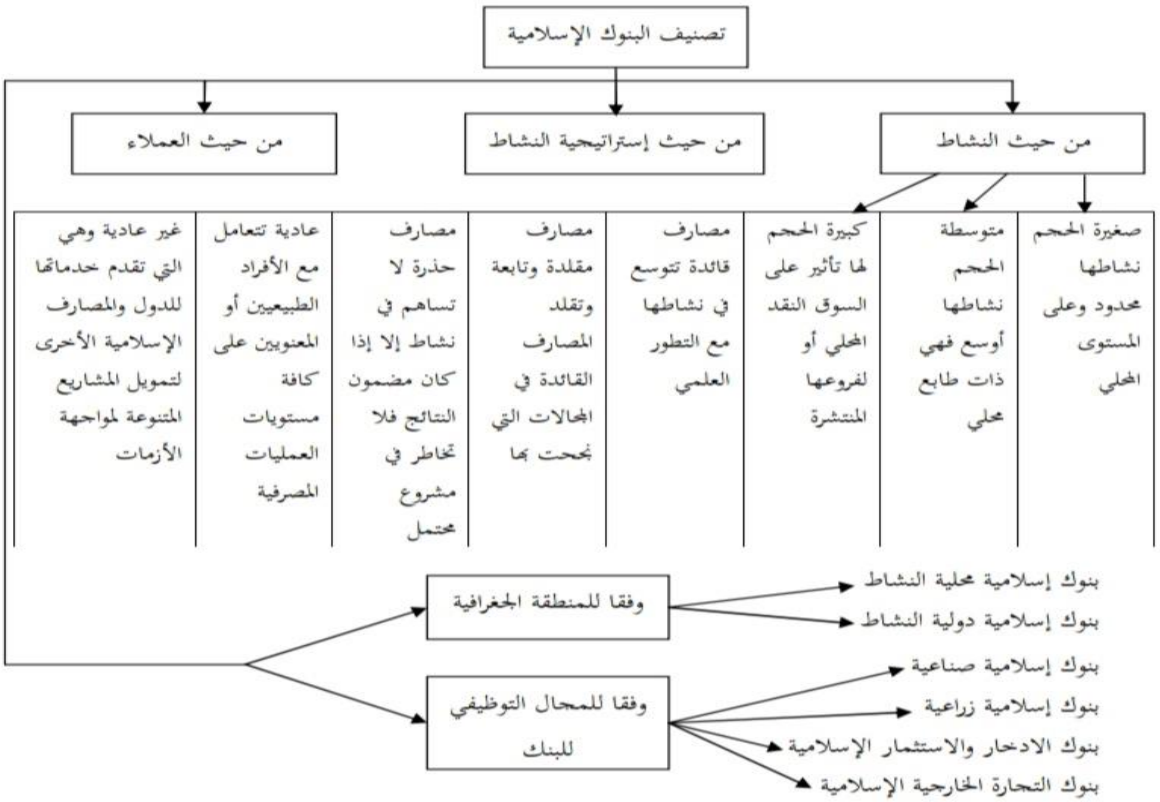

المصدر: أحمد عبد العزيز النجار، محمد سمير إبراهيم، محمود نعمان الأنصاري، محسن أحمد الخضيري، رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق. ص109.

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية.

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد بالمقارنة مع المؤسسات التقليدية، حيث أنها تمتاز عنها بميزات واضحة مستمدة من الشريعة الإسلامية، ويمكن لنا أن نوجز هذه المميزات فيما يلي:

1 – عدم التعامل بالربا:

وهي صفة مميزة للبنك الإسلامي الذي هو سمة أساسية من سمات القروض الربوية، ومن هنا فلا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة أيا كانت أشكالها أخذا وعطاءا، إبداع أو توظيف، قبولا أو خصما، ظاهرة أو مخفية، مقدما مؤخرا، ثابتة أو متحركة عملا بأحكام الشريعة والالتزام بأمر الله سبحانه وتعالى. [1]

2 – ارتباطه بالعقيدة الإسلامية:

المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأصول الحلال والحرام في شريعته، فلا يجرأ على مخالفة حكم من أحكام قرانه أو سنة نبيه وقد نص القرآن الكريم على تحريم الربا تحريما قطعيا ومنه لا يجوز للبنك الإسلامي إنتاج أو تمويل أو استيراد أو تصنيع السلع المحرمة شرعا كالخمر، أما البنوك الربوية فتعتمد على الفائدة أخذا وعطاءا وعلى دعم الاحتكارات. [2]

3 – تجميع الموارد:

إن البنوك الإسلامية يغلب على نشاطها تجميع الموارد واستخداماتها ذات طابع متوسط وطويل الأجل، فهذه البنوك تسعى أساسا إلى التمويل اللازم لتمويل المشروعات الإنتاجية في مجالات مختلفة (زراعية، صناعية، القطاع العقاري) بهدف دعم عملية التنمية

[1] محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة مخاطرة الائتمانية، منشأة المصارف**، الإسكندرية، 2002، ص 52.

[2] وهبة الزحيلي، **أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية**، دار المكتبي، دمشق، بدون سنة نشر، ص ص 7–8.

الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وذلك لما لهذه الاستثمارات ومن آثار مباشرة وغير مباشرة على زيادة الإنتاج والدخل القومي وزيادة فرص العمالة في المجتمع. [1]

4 – تحقيق التكافل الاجتماعي:

تسعى البنوك الإسلامية تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية، ومن أمثلتها تقديم القروض الحسنة وإنشاء صناديق لجمع الزكاة من أموال المساهمين والمقدمة من الأفراد والهيئات، وتولي مهمة توزيعها في مصارفها الشرعية.[2]

5 – تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه البنوك الإسلامية اهتماماً بالغاً، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية توافق الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي،[3] مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.[4]

6 – بنوك شاملة:

تعرف البنوك الشاملة على أنها "تلك الكيانات المصرفية، التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط، وفي عدة مجالات متنوعة، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة". [5]

---

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص311.

[2] محمد حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص 96.

[3] فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 55.

[4] فارس المسدور، **التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص99.

[5] وليد هوميل عوجان، " أداء المؤسسات المالية الاسلامية في عصر العولمة "، **مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية**، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة 2004، ص 1677.

من التعريف السابق يتضح أن المصارف الشاملة "مصارف متعددة الوظائف والمهام، وغير متخصصة في نشاط مالي معين، تقدم مجموعة متنوعة ومتطورة من الأعمال البنكية والمالية وغيرها " [1]

وعليه يمكن القول أن المصارف الإسلامية تؤدي دور المصارف التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية، وبالتالي تتعامل في الأجل القصير والمتوسط والطويل على حد سواء، مراعية بذلك تعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف احتياجات العملاء من الخدمات التمويلية التقليدية وغير التقليدية، وهذا ما يجعلها تكتسب صفة العمل البنكي الشامل.

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية وأهدافها.

تقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الأنشطة المتكاملة وتتمثل هذه الأخيرة في الدور الذي تأديه هذه البنوك من أجل تحقيق أهداف متعددة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: دور البنوك الإسلامية.

تؤدي البنوك الإسلامية دورا في تنشيط الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويمكن تحديد مختلف هذه الأدوار فيما يلي:

1 – قبول الودائع:

تقدم لأصحاب الودائع الاستثمارية حصة معلومة من الأرباح التي يدرها استثمار مدخراتهم ويأخذ المصرف الإسلامي من هذه الأرباح نصيبا معلوما أيضا لقاء كونه مضاربا بأموال الغير من أصحاب المدخرات المودعة لديه للتثمير، أما إذا كانت محصلة استثمارات المصارف الإسلامية خسارة فالخسارة على رأس المال. [2]

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة، الإسكندرية، 2000، ص 61.

[2] محمد شيخون، **المصارف الإسلامية**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 87.

2 – الحصول على الأموال على أساس المضاربة:

تكون العلاقة بين البنوك الإسلامية مع أصحاب الودائع على أساس المضاربة فقط، حيث يتفق البنك بصفته كمضارب على تقسيم الأرباح أو الخسائر مع أصحاب الأموال (المودعين) بنسب معينة، كما أن للبنك الحق توكيل غيره في استثمار أموال المودعين في مختلف المشروعات الاستثمارية والبنوك الإسلامية كغيرها تقوم باختيار المشروع متخذة في ذلك إجراءات ضرورية وتدابير من شأنها أن تحسن من سمعته ولن يكون ذلك إلا إذا تمكنت هذه البنوك من توزيع أرباح على أصحاب المدخرات تفوق ما يحصل عليه غيرهم في البنوك المنافسة لها. [1]

3 – الاستعانة بالبنوك الأخرى:

عند تعرض البنوك الإسلامية لعجز يلجأ إلى مساعدة من بنك آخر مثله حيث تتم المساعدة في نطاق المشاركة على الربح والخسارة من غير فوائد. [2]

4 – إصدار سندات المقارضة:

وهي عبارة عن وثائق موحدة صادرة عن البنك بأسماء ممن يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط الإصدار الخاصة بكل إصدار على حدى، وهي نوعين: منها سندات مقارضة المشتركة ومنها سندات المعارضة المتخصصة. [3]

5 – تأدية الخدمات البنكية:

من تلك الخدمات عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة، كذلك إجراء الحوالات بأنواعها وبيع العملات الأجنبية وشرائها وتحصيل الكمبيالات نيابة عن العملاء

[1] محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص79.

[2] فائز اللبان، **القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي**، دار الين، الجزائر، 1999، ص 66.

[3] رشيد صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 208.

بشرط ألا تقوم البنوك الإسلامية بخصم الكمبيالات بفائدة وأنها عمولة غير مرتبطة عمدة الكمبيالات، إصدار خطابات الضمان والكفالات وإصدار الاعتمادات المستندية. [1]

وهي كذلك تقدم كافة الخدمات المصرفية التقليدية المتعارف عليها وفقا لأحدث الأساليب الفنية والتكنولوجية طالما لا تتعارض مع طبيعتها الخاصة، ومع أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

6 – الخدمات الاجتماعية:

وذلك بهدف توثيق أوامر الترابط والتراحم بين مختلف الجماعات والأفراد وذلك عن طريق تقديم القرص الحسن للغايات الإنتاجية لتمكين المستفيد من بدأ حياته وتحسين مستوى دخله ومعيشته بدون فوائد، وإنشاء إدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية وكذا تقديم قروض الزواج أو أي أعمال تسعى إلى تحقيق أهداف البنك الإسلامي. [3]

7 – أنشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين:

تمثل هذه الأنشطة محور عمل البنوك الإسلامية والمصدر الأساسي لتحقيق إيرادات لأصحاب الاستثمار. [4]

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي أهداف يسعى إلى تحقيقها استلزمتها الطبيعية الديناميكية وحتى وجود المشروع تجسيدا للقيم الإسلامية وتطبيقا للأهداف الحقة في مجال المال والمعاملات الاقتصادية وفيما يسهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها الإنسان المسلم

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996، ص22.

[2] رشيد صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص208.

[3] غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله، وفائق نصار، **إدارة المصارف**، دار الصفاء، عمان، 1993، ص 180.

[4] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، فلاح حسن عدادي الحسين، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ص 76.

بتعاليم العقيدة الحقة وبين واقع الممارسات المعنية التي تم في المجتمع إعلاء الدين الله وتطبيقا لشريعته ويمكن أن تعرض الأهداف فيما يلي:

- **الأهداف التنموية للبنك الإسلامي.**

ساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية في إطار المعايير الشرعية، وتنمية عادلة ومتوازنة ترتكز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات وتتمثل هذه الأهداف في:

1- تنمية تثبيت القيم التعاقدية والخلق الحسن والسلوك السليم لدى العاملين والمتعاملين مع البنك الإسلامي لتطهير النشاط الاقتصادي من الفساد. [1]

2- تحقيق التنمية الشاملة والاستغلال الرشيد للموارد المالية المتاحة. [2]

3- تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تمت في هذا المجال وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع. [3]

- **الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي.**

وتتمثل أهمها فيما يلي:

1-الاستثمار المباشر، والمشاركات، وترويج المشروعات، وتجميع الجدوى للغير، وتحسين المناخ الاستثماري العام. [4]

2-خدمة وتشجيع الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، وتجميع مدخراتهم واستثمارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الإسلامية. [1]

[1] حسن سري، الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، 1999، ص 292.

[2] محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 99.

[3] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 30.

[4] غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله فائض نصار، مرجع سابق، ص 177.

3-يقوم البنك الإسلامي بالتركيز في توظيفاته التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط وطويل الأجل ومنه يتم توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتقويم هيكل القطاعات الاقتصادية فيه. [2]

4- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال (أفراد ومؤسسات) لأغراض المشاريع الاقتصادية على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة بالنسبة للمعطي والآخذ.

5- محاربة الاحتكار وما قد ينجم عنه استغلال حاجات الناس، ومن ثم يعمل البنك الإسلامي على كسر احتكار القلة وإشاعة ونشر أدوات الإنتاج وإتاحتها، مما يضمن توزيع عادل للثروة وإنتاج وفير يكفي البشر، ويحقق لهم الأمن والاستقرار. [3]

- **<u>الأهداف الاجتماعية للبنك الإسلامي:</u>**

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للبنك الإسلامي فيما يلي:

1- العدالة الاجتماعية والتوزيع الإسلامي المنصف للدخل والثروة واستخدام الزكاة والضرائب والتحويلات كوسائل إضافية لمزيد من تخفيف حدة التفاوت متماشيا مع فكرة الإخوة الإسلامية. [4]

2- تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق سعادة الإنسان من خلال تأمين مطالبه المادية والمعنوية المشروعة ورفع مستوى معيشته، فتقوم بتوفير الحاجيات الأساسية له من طعام وشراب ولباس... والمساهمة في ثقافته وتعليمه بأسعار تنافسية معقولة باعتمادها على الصيغ الإسلامية للتمويل والاستثمار. [5]

---

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 32.

[2] حسن سري، مرجع سابق، ص 293.

[3] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[4] محمد عمر شابرا، **النظام النقدي المصرفي في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة أبحاث لاقتصاد الاسلامي، المجلد 1، العدد 2، 1984، ص 6.

[5] صالح حميد العلي، **المصارف المالية والمعاملات المصرفية**، اليمامة، بيروت، 2005، ص 29.

3- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسينات في الدخل أو منح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي بمختلف صوره. [1]

4- أن تؤمن لكل مسلم بل لكل إنسان على الأرض الإسلامية حاجته الأساسية. [2]

- **الأهداف المالية للبنك الإسلامي.**

وتتمثل الأهداف المالية للبنك الإسلامي فيما يلي:

1- السيولة والربحية والأمان ونمو الموارد. [3]

2- جذب وتجميع الفوائض وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد. [4]

3- جذب الموارد المالية وتعبئة المدخرات في المجتمع ويتمثل ذلك في الودائع التي يحصل عليها البنك. [5]

المطلب الرابع: الموارد المالية للبنوك الإسلامية.

لا يوجد أي اختلاف كبير بالنسبة للموارد المالية للبنوك الإسلامية والرأسمالية وبإمكان الدولة أو الأشخاص استثمار أموالهم في البنوك الإسلامية، وتنقسم هذه الموارد إلى موارد داخلية وموارد خارجية وكلها تساعد على تكوين القدرة الاستثمارية للبنك.

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 387.

[2] محمد السويلم، ادارة المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الأشعار، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 141.

[3] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص 387.

[4] جمال لعمارة، المصارف الاسلامية، دار النبأ، بسكرة، 1996، ص 49.

[5] رشاد العصار، مرجع سابق، ص 118.

أولا: الموارد الداخلية

يعتمد البنك الإسلامي كبقية البنوك الأخرى على حجز جزء من الأرباح وإبقائه داخل المؤسسة من أجل تعزيز مكانته المالية الداخلية.

1- حقوق المساهمين: تتكون حقوق المساهمين من رأس المال، الاحتياطات، والأرباح غير الموزعة. [1]

أ. رأس المال: تعتبر جانبا أساسيا من موارد البنك الإسلامي [2] ، وذلك لأنه لفظ وارد في القرآن الكريم عند تحريم الربا في قوله تعالى: "**وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** " [3] ، فلفظ رأس المال يقصد به الفكر الإسلامي أصل المال الذي يمتلكه الإنسان بالفصل للانتفاع به ويشمل المال نقدا كان أو عرضا، ويمثل رأس المال قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين عنه بدأ تأسيسه مقابل القيمة للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال.

ب. الاحتياطات: تعتمد الشركات عند تدعيم مراكزها المالية بتكوين الاحتياطات المختلفة، وهذه الأخيرة ما هي إلا أرباح محتجزة لتقوية المركز المالي للشركة بهدف المحافظة على سلامة رأس المال مع إتاحة الفرصة لمقابلة الخسائر في المستقبل [4] ، وتنقسم بصفة عامة إلى ثلاثة أنواع:

- **الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال.

- **الاحتياطي العام:** وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون، ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال البنك، ولا يشترط أن تكون نسبته مساوية لنسبة الاحتياطي القانوني.

---

[1] محمد عبد الله إبراهيم الشيباني، بنوك تجارية بدون ربا، دار عالم للكتاب، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 263.

[2] غسان عساف وإبراهيم علي عبد الله وفائق نصار، مرجع سابق، ص 181.

[3] سورة البقرة، الآية 279.

[4] رشاد العصار ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص 119.

- **احتياطات أخرى:** تكون هذه الاحتياطات لمواجهة خسائر قد تلحق بالبنك وبذلك لن يعرف البنك أو أصحاب الودائع خسائر إلا في الحالة التي تكون فيها هذه الأخيرة أكبر من مقدار الاحتياط الموجود وهذا نادرا ما يحدث، والملاحظ أن بعض البنوك بدأت تستعمل مثل هذا الحساب لمواجهة المستقبل. [1]

ج- **الأرباح غير الموزعة:** يحددها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية مقدار الأرباح والتي تحول إلى الأعوام القادمة ويمكن إضافتها للاحتياطي العام أو زيادة في رأس مال البنك، وتعتبر هذه الأرباح غير موزعة ثابتة من موارد البنك الإسلامي [2] ، تستعمل عادة في توسيع نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

2 - المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ بخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تحديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة ، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تحقق ، وتفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلاك الأصول ومخصصات مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية ، وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك خلال فترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها العرض الذي أنشأ من أجله.

3- الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتمادا مستندي أو غطاء خطابات الضمان وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

[1] محمد بوجلال، مرجع سابق، ص 53.

[2] رشاد العصار ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص 119.

وتعتمد المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة مع المصادر الخارجية كبيرة، حيث يمكن استثمارها في المشروعات الطويلة الأجل، أما في حالة ما إذا كانت ضئيلة فلا يمكن استثمارها.

ثانيا: الموارد الخارجية

تشمل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على الودائع المختلفة بالبنوك الإسلامية وتتضمن الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) الودائع الادخارية (حسابات التوفير)، ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار)، دفاتر الادخار الإسلامية، صكوك الاستثمار، القروض الحسنة من المؤسسات المالية الإسلامية.

سيتم تناول كل نوع من أنواع هذه الودائع بشيء من التفصيل كما يلي:

1 – الودائع الجارية:

تسمى الودائع تحت الطلب وفيها يتم الإيداع أو السحب دون قيد أو شرط [1] ، بموجب شيكات مسحوبة قصيرة الأجل كما أن استخدامها في أغراض قصيرة الأجل ويجب أن يكون بحذر حتى لا يتعرض البنك لأي موقف يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته نحو أصحاب هذه الودائع [2]، وهي مصدر أموال غير مكلف ولكنها تشمل نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالبنوك التجارية، والودائع الجارية يودعها مودعون دون أي فائدة ربوية عليها. [3]

2 –الودائع الاستثمارية:

تسمى كذلك ودائع لأجل (متوسطة وطويلة الأجل) وقد تختلف تسميتها وشروطها من بنك لآخر [4]، وهي الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بها في تمويل عمليات استثمارية ويعد هذا أهم وأكبر مصدر من مصادر البنك الإسلامي، وفيها

[1] رشيد صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 209.

[2] محمد صلاح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص 383.

[3] رشاد العصار ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص 120.

[4] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، مرجع سابق، ص 199.

لا يحدد هذا الأخير عائدا محددا سلفا عليها ويتحدد العائد وفقا لطبيعة النشاط الاستثماري [1] ومدته ونتائج أعمال التوظيفات التي وجهت إليها هذه الأعمال.

3 – الودائع الادخارية:

الودائع الادخارية أو ودائع التوفير وهي ودائع صاحبها بموجبها دفتر توفير، يقيد فيه إيداعاته ومسحوباته [2]، وبهذا يضمن المودع قيمتها من البنك وقد يشرك البنك هذه الودائع في أرباحه. [3]

4 – صكوك الاستثمار:

تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالبنوك المالية وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات. وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة المضاربة، حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (البنوك)، وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال التالية:

أ- صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع واحد:

يحكمها عقد المضاربة المقيدة، حيث يختار البنك أحد المشروعات التي يرغب في تمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار هذا المشروع ويطرحها للاكتتاب العام.

ب – صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين:

يحكمها عقد المضاربة المقيدة حيث يقوم البنك باختيار أحد الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية أو عقارية أو الصناعية أو زراعية، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الأنشطة ويطرحها للاكتتاب العام.

---

[1] فلاح حسن عدادي الحسين، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص ص 198-199.

[2] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 68.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 70.

ج- صك الاستثمار العام:

يحكمها عقد المضاربة المطلقة، وبعد هذا الملك أحد أدوات الادخار الإسلامية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة والغير محددة لنوع النشاط، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام.

5- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:

انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم بعض البنوك التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك التي تعاني من العجز في السيولة النقدية، إما في صور ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد.

6- صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة:

تعد صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة من مصادر الأموال الخارجية للبنوك الإسلامية وهي ناتج البحث الذي قام به رجال المال والاقتصاد بالبنك الإسلامي الأردني حول تمويل البنك المشروعات العامة بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية، وتوصلوا بأن يقوم البنك الإسلامي الأردني بإصدار صكوك المقارضة بنوعين هما:

أ- صكوك المقارضة المشتركة: وهي صكوك يصدرها المصرف بفئات معينة ويطرحها في الأسواق للاكتتاب ومن حصيلة هذه الصكوك أن يقوم البنك بتمويل الاستثمارات التي يراها جيدة، كما يباشر عملياته البنكية على اختلاف أنواعها ومن صافي الأرباح مجتمعة يخصص البنك جزء منها لتوزيعه على أصحاب الصكوك ويوزعه عليهم بنسبة قيمة ما كل ما يملكه كل منهم من صكوك وبذلك تختلف قيمة ما يوزعه عليهم من سنة لأخرى تبعا لما يحققه البنك من عملياته من أرباح.

ب - صكوك المقارضة المخصصة: يختلف هذا النوع من الأول في أن البنك يقوم بدراسة عدة مشروعات ويقوم بتمويل ما يقع عليه اختياره عن طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدى، ويقوم أصحاب المدخرات بالاكتتاب في هذه المشروعات كل حسب اختياره، حيث يعد صاحب الصك في مشروع معين شريكا فيه بقدر ما يملكه.

7- شهادات الإيداع:

تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالبنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادات من سنة إلى ثلاث سنوات.

8- صناديق الاستثمار:

تعد صناديق الاستثمار أحد مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، حيث تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء داخلية أو خارجية بما يحقق هم عوائد مجزية.

ويقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية أو بإنشاء لهذا الغرض صندوق يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين، ويقوم البنك بأخذ نسبة شائعة في الربح مقابل إدارته وعادة ما يتم توكيل أحد الجهات المخصصة لهذا النشاط بإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين.

المبحث الثاني: مدخل للقروض الاستهلاكية.

تعد القروض الاستهلاكية أحد تقنيات التمويل التي تمنحها البنوك الإسلامية لأغراض غير تجارية، ومن خلال ذلك يتم التطرق للنقاط التالية:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم القروض الاستهلاكية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: نشأة القروض الاستهلاكية.

إن عملية إقراض الأشخاص كانت معروفة منذ القدم، بل كانت من أهم النشاطات الاقتصادية آنذاك (القرن السابع عشر قبل الميلاد). ويتجلى ذلك واضحا في الاقتصاد الحديث فيما عرف بقانون (حامورابي) 1970 ق م، بحيث جعل هذا القانون للقروض قانون تسير عليه وذلك من خلال تكريس بنود كثيرة لتنظيم النزاع بين الدائن والمدين كما يعالج كل

مظاهر تكوين القرض، لكن بعض التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية في سنوات الخمسينات والستينات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي خاصة في الو. م. أ أدت إلى ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد ومنه ازدياد حاجاتهم الشخصية المنزلية والتجهيزية مما أدى إلى تطور تقنيات جديدة للتمويل كالقروض الاستهلاكية. [1]

ثانيا: مفهوم القروض الاستهلاكية.

القرض الاستهلاكي هو ذلك التمويل الذي يمنح للأفراد بغرض تمويل احتياجاتهم الخاصة ويكون الراتب مصدر سداده.

ويمكن تعريف القرض الاستهلاكي بأنه: "ما يقترضه الشخص المعسر الفقير لحاجاته الضرورية، وسمي استهلاكيا لأن القرض يمنح للاستهلاك، وعرفت أيضاً بأنها القروض التي تمنح لتستهلك في النواحي الاجتماعية البحتة ".

ويعرف أيضا: "كل بيع لسلعة يكون الدفع فيه على أقساط مؤجلا أو مجزأ."[2]

من خلال ما تم تعريفه سابقا نستنتج أن القروض الاستهلاكية هي قروض تم اللجوء إليها لغرض تمويل احتياجات استهلاكية.

المطلب الثاني: الخصائص التقنية التابعة للقروض الاستهلاكية.

غالبا ما تكون القروض الاستهلاكية قصيرة ومتوسطة الأجل لأنها موجهة لتلبية الحاجات الشخصية بشكل أساسي التي بين تمويل المشتريات الغذائية وتمويل السلع المعمرة مثل السيارات وتتميز هذه القروض بعدة خصائص نميزها عن غيرها من أنواع القروض الأخرى التي تجعل الفرد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه الاستهلاكية وتتمثل فيما يلي: [3]

---

[1] عطا الله ياسين، أثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 57.

[2] المادة 2، **الفقرة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 14 – 144 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 م.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 24 ص 11.

[3] سماح مرابط، **القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الاسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي بنكي– جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي –2017 ص10– 11.

1 – الخصائص المالية: في صيغة القروض الاستهلاكية جد بسيط تركز على ثلاث عناصر أساسية هي:

أ – مدة القرض: تحدد مدة القرض على حساب نوع المنتج المحصل عليه أو المقتضي وقدرة تسديد الزبون وبالتالي فهو يتراوح بين 6أشهر و48 شهرا.

ب – نسبة الفائدة: هي نسبة الفائدة المطبقة على قرض الاستهلاك وتختلف من بنك لآخر فأغلب الأحيان نجدها تتراوح ما بين 7% إلى 13%.

ج – كيفية التسديد: يعتبر قرض قصير الأجل الذي يتم تسديده شهريا ونسبة التسديد تكون حسب قيمة القرض، مدته، وأجر الزبون. وقد يكون التسديد بشهريات متساوية وقد تكون متزايدة أو متناقصة حسب الاتفاق المبرم بين الزبون والبنك وقدرة التسديد تنحصر بين 25% و40% وذلك حسب درجة الدخول.

2 – الخصائص القانونية: يتوفر قرض الاستهلاك على خاصيتين أساسيتين قانونيتين هما العقد والمخاطرة وهما كالتالي:

أ–العقد: في الجزائر فإن العقد أو الاتفاقية تتم بين البنك والبائع أو بين البنك والزبون حسب كل حالة.

❖ **الاتفاقية بين البنك والبائع:**

- ✓ موضوع الاتفاقية.
- ✓ معلومات خاصة بالبائع.
- ✓ نوعية السداد.
- ✓ واجب البائع.
- ✓ مدة العقد.

❖ **الاتفاقية بين البنك والزبون:**

- ✓ شروط ومدة العقد.
- ✓ كيفية السداد.
- ✓ الضمان والتأمين.
- ✓ معلومات خاصة بالزبون والبنك.

ب-المخاطرة: إن عدم الملائمة تعود لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- ❖ ارتفاع التكاليف الجارية.
- ❖ إهمال الزبون.
- ❖ البطالة.

المطلب الثالث: أنواع القروض الاستهلاكية.

القروض الاستهلاكية تختلف باختلاف سياسة كل دولة تمنح هذا النوع من التمويل حيث نجد:

1 - التقسيم التقليدي للقروض الاستهلاكية: والتي بدورها تنحصر في نوعين، هما قروض الحساب المفتوح والقرض النقدي. [1]

أ-قروض الحساب المفتوح : قروض الحساب المفتوح تتضمن استخدام القروض بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة ولأحد المفاهيم الأساسية لهذه القروض أن تتم الموافقة على منح القرض ومبلغه قبل بروز الحاجة للإنفاق الاستهلاكي، إذ يستطيع المستهلك اقتراض أي مبلغ طالما أنه لا يتجاوز حد القرض المسموح به، وطالما أن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الاتفاق، وقد صمم هذا النوع من القروض لتمويل العمليات

[1] محمد نجيب غزالي خياط، **دالة التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة، دراسة اقتصادية وقياسية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، مجلد 20، العدد 1، 2006م، ص 7.

المالية الصغيرة ،مثل شراء الملابس وشراء البنزين.....الخ ، إلا أن ظهور بطاقات الائتمان سمح للمستهلكين باستخدام هذا النوع من القروض في عمليات مالية كبيرة من حيث عدد المستهلكين وقيمة المشتريات .

ب-القرض النقدي: وهو القرض الذي يتم الحصول عليه من خلال عقود الاقتراض، ويحصل المقترض فيها على المبلغ نقدا، وعادة ما يتم ذلك من قبل المؤسسات المالية المقرضة، وقد يستخدم القرض لسداد قرض آخر أو لشراء سلع، ويفرض عليه سعر فائدة والتي يتم تحديدها مسبقا وذلك للبنوك التجارية.

2 – تقسيم القروض الاستهلاكية حسب اتحاد البنوك الفرنسي: والتي تقسم بدورها إلى خمسة أنواع:

أ- القروض الشخصية الكلاسيكية: وفيها يتم استخدام قيمة القرض لتمويل مشتريات مثل أجهزة منزلية أو لتمويل مشروع (باستثناء العقارات).

ب- القروض المستندة: وتقوم باستخدام الأموال حصرا لتمويل منتج أو خدمة محددة من المبلغ ومبررة بفاتورة حيث البيع والقرض مرتبطين يعني وجود أحدهما يستلزم وجود الآخر.

ج- القروض المتجددة: وتعتبر احتياطي من الأموال التي تكون بحوزة المقترض ويقوم باستخدامها بحرية.

د- التأجير مع خيار الشراء: يستخدم هذا النوع من القروض في تمويل شراء السيارات حيث يقوم البنك بشراء السيارة التي يريدها المقترض وفي نهاية العقد بإمكان هذا الأخير تملك السيارة مقابل دفع سعر محدد مسبقا.

هـ- تراخيص السحب على المكشوف: تعتبر مخصصة لاقتناء سلع موجهة للاستهلاك.[1]

3 – تقسيم عدنان تايه النعيمي: وتقسم القروض إلى الأنواع التالية:[2]

أ- قروض التجزئة Credit Retail:

[1] Fbf ,lescles de la banque, le crédit a la consommation, mini-guide N13,septembre.

[2] عدنان تايه النعيمي، ادارة الائتمان منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص ص 24-26.

وهي ذلك النوع الذي يمكن للمستهلك استخدامه عند شراء السلع والخدمات تامة الصنع بشكل مباشر من البائع باستخدام القروض من خلال:

- **القرض الدوار أو المتجدد revolving credit:** من ترتيب ائتماني للمستهلك إنشاء تشكيلة من الفقرات لغاية حد أقصى متفق عليه مسبقا، وفي هذا النوع من القروض الاستهلاكية يمكن استخدام البطاقات الائتمانية.

- **قرض التجزئة المقسط retail installment credit:** وهذا النوع من القروض الاستهلاكية يتضمن شراء كمية كبيرة من فقرة معينة عن طريق تسديد قيمتها بأقساط منتظمة وثابتة عبر مدة زمنية طويلة ومتفق عليها، ويطلق على هذا النوع من القروض تسمية قرض مغلق النهاية.

- **القرض الخدمي service credit:** ينجم عن هذا القرض عند الحصول على الخدمات التي يوافق مقدمها على الانتظار لمدة من الزمن ليتم دفع قيمة الخدمات من قبل الزبائن.

ب – القرض النقدي cache credit: القرض النقدي هو النوع الثاني من أنواع القروض الاستهلاكية، ويتم بموجبه حصول المقترض على الأموال من المقرض استنادا لإنفاق مبادلة يتم إعادة الأموال المفترضة لاحقا، أي ضمن توقيتات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، إضافة إلى الفوائد المترتبة، وقد يتم استخدام هذه الأموال لأغراض متعددة مثال الرحلات ومن أشكال هذا النوع ما يلي:

- **القرض المقسط loans installment:** وهي القروض التي تتضمن سلسلة ثابتة من الدفعات يقوم بها المقترض لإعادة تسديد الأموال المفترضة خلال مدة زمنية محددة مستقبلا ، ويترتب على المقترض أن يقدم الدليل على دخله والضمانة المالية التي تجعل المقرض يشعر بالثقة والاطمئنان على أن الدفعات المستقبلية ستكون مؤكدة .

- **القروض ذات الدفعة الواحدة single payment loans:** والتي بالعموم تكون قروض قصيرة الأجل عندما يتم تقديم الأموال لمدة سنة واحدة أو أقل من ذلك مع اتفاق ينص على أن الأموال سيتم إعادتها بدفعة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها.
- **بطاقات الائتمان ذات الغرض العام cards general purpose credit:** وتمثل هذه البطاقات اتفاقات للائتمان الدوار أو المتجدد عندما يقوم المقترض بدفع قيمة مشتريات باستخدام بطاقة الائتمان بدلا من استخدام النقد وبالعادة تكون هذه البطاقات مقبولة من قبل كثير من البائعين، ويستلم المقترض كشف شهري مفصل يظهر فيه مشترياته والنقد المدفوع مسبقا ، يستطيع حامل البطاقة عادة أن يدفع كامل المبلغ كل شهر من دون أي تبعات مالية إضافية ، أو تسديد دفعات بالحد الأدنى، مما يترتب عليه دفع التبعات المالية لاحقا المضافة على الحساب .

ج-القروض العقارية: وهو الصنف الثالث من القروض الاستهلاكية، وهي تلك القروض التي تتضمن الأموال التي يتم تقديمها للمقترض ويتم استخدامها في الملكية العقارية، التي تكون ضمانة للقرض، وقد تستخدم هذه الأموال لشراء أو تهيئة العقار أو لأي غرض آخر، وتسمح القوانين الضريبية بخصم فوائد هذا النوع من القروض من الداخل الخاضع للضريبة.

المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل الاستهلاكي في البنوك الإسلامية وتقييمها.

هناك الكثير من العوامل التي أثرت على أنشطة البنوك الإسلامية، مما جعلها تعتمد على عدة أساليب وطرق للتمويل الاستهلاكي تختلف عن أساليب التمويل في البنوك التقليدية الربوية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في نشاط البنوك الإسلامية.

يمكن وصف العوامل المؤثرة على سلوك نشاط البنوك الإسلامية في المجموعات التالية:

1- مجموعة القواعد البنكية المؤثرة في البنك الإسلامي:

كان هناك مجموعة من القواعد والمحددات البنكية التي تؤثر على نشاط البنك الاسلامي أهمها ما يلي:

✓ **المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية:** تختلف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك الأخرى، فهي بتوظيفاتها الاستثمارية تدخل في صميم مخاطر الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم فإنها تواجه في توظيفاتها الاستثمارية نوعين من المخاطر هما: [1]

أ – المخاطر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي الذي وظفت فيه أموالها سواء كانت مخاطر مرتبطة بطبيعة هذا النشاط من حيث معدل استقرار الطلب على مخرجاته ومدخلاته ونظام التشغيل فيه، أو مخاطر تتصل بالمناخ العام للاستثمار والمرحلة التي يمر بها السوق الخاص بالصناعة أو السوق الاقتصادي ككل (رواج، كساد، انتعاش) ...الخ.

ب – المخاطر الناجمة عن عدم قدرة البنك على استرجاع أموال المودعين التي تم استثمارها في مشروعات لم تأت بعائد أو تعسرت ولم يتمكن أصحابها من تحقيق عائد مادي يكفي لتوليد عائد مناسب للبنك وللمستثمرين فالبنك الإسلامي أولا وأخيرا بنك[2].

✓ **السياسة النقدية المعلنة والمنفذة من البنك المركزي:** حيث تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الجزئية، أهمها ما يلي:

أ – حماية القوة الشرائية وسعر الصرف للنقد الوطني والمحافظة على استمرار وتوازن تدفقه لتنشيط النشاط الاقتصادي والحفاظ على معدل حيويته وتنظيم دورانه عبر البنوك والأجهزة المصرفية.

[1] محمد أحمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1995، ص 73.

[2] أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص 74-76.

ب – رفع وارتفاع وتنمية قدرة الوحدات الاقتصادية بالدولة على التوظيف، والتشغيل الكامل العوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع، وخاصة في رفع معدلات العمالة والقضاء على البطالة بأنواعها المختلفة خاصة السافرة، التأثير على المستوى الإنتاجي بمعناه العام (إنتاج السلع والخدمات)، وبالشكل الذي يعظم من القيمة المضافة، ويرفع من قدرة الدولة على تحقيق التراكم الاقتصادي.

ج– توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير ايجابيا على حركة عوامل الإنتاج، ومن خلال تشجيع تدفق الأموال إلى نشاط اقتصادي معين، وحجبها او تقليلها عن نشاط آخر.

د – إدارة محافظ الدين العام للدولة بشكل الذي يوفر لها السيولة، والقدرة على الفعل الايجابي لتأمين حيوية حركتها وتأثيرها الايجابي الفعال سواء من خلال إنفاقها الجاري، أو إنفاقها الاستثماري.

2– مجموعة القواعد والمحددات العقيدية: تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية ليس فقط في تحريم الرباء أي الفائدة، وعدم التعامل بها اخذ وعطاء، وإنما أيضا في كون البنك الإسلامي مؤسسة إسلامية عقائدية قائمة على العقيدة وتبعة للشريعة التي تضع القيود والمحددات التي تنظم ممارسة وسلوكيات عمل البنك الإسلامي. [1]

من أهم ضوابط الشريعة الإسلامية التي تحكم معاملات ونشاط البنوك الإسلامية الآتي:[2]

- تحريم وتجريم التعامل بالربا أخذا وعطاء؛
- أداء الزكاة المفروضة شرعا على الأموال ونتائج الأعمال؛
- جعل البنك ونشاطه العملي خير داعية ومنارا للتدليل على صدق وسلامة القيم والمبادئ الاسلامية؛

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص158.

[2] أحمد عبد العزيز النجار، **100 سؤال وجواب حول البنوك الاسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، 2008، ص ص 158–159.

- إن يوازن بين احتياجات الفرد المسلم وبين مصالح المجتمع الإسلامي تطبيقا لقاعدة لا ضر ولا أضرار؛
- الابتعاد عن التعامل بالسلع والخدمات المحرمة شرعا كالخمور والخنازير والميتة والمثخنة والقمار؛
- عدم الغش أو التدليس او التزوير أو الاحتكار أو استغلال حاجات الناس أو امتحانها او تجهيلها أو استغلال النفوذ أو الظلم أو الفساد أو الرشاوي؛
- الالتزام بالقواعد الشرعية للميراث وحقوق المواريث؛
- التعامل على أساس المشاركة بالربح والخسارة تطبيق القاعدة (الغنم بالغرم).

3 – مجموعة القواعد والمحددات الاقتصادية:

والتي تتمثل فيما يلي: [1]

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد:**

من التحديات الضخمة التي تواجه البنوك الإسلامية تزايد الاتجاه نحو عولمة المال والاقتصاد وتحريك تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، وهذا يعني تدويل الأسواق القطرية بل وذوبانها في الاقتصاديات العملاقة، وزيادة المنافسة ليس فقط مع البنوك التقليدية المحلية، وإنما المنافسة الشديدة والشرسة مع البنوك العالمية التي ستتنقل بخدماتها ورؤوس أموالها داخل الدول والمجتمعات الإسلامية، خاصة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ومن المعروف إن هذه البنوك والمؤسسات المالية تتمتع بإمكانيات مالية وإدارية هائلة، وتشكل فيما بينها كأوتيلات ضخمة، ليس بإمكان الكيانات المالية الصغيرة وحتى المتوسطة الوقوف أمامها والمنافسة معها، إلا إذا تمتعت تلك الكيانات المالية بما يبقيها جاذبة لرؤوس الأموال والاستثمارات.

[1] نعيم نمر داوود، **البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص ص 78-79.

- **التقدم الهائل في تقنيات الاتصال والمعلومات:**

هذا التقدم مكن البنوك من مختلف أنحاء العالم من نقل خدماتها البنكية إلى بيوت ومكاتب العملاء وأماكن تواجدهم في مختلف أنحاء المعمورة دون إن تنقل مبانيها إلى مختلف البلدان، وهذا ما عمل وسهل من انتقال الأموال بين نقطة وأخرى في العالم وهذا ما يضيف ويفرض مسؤولية كبيرة على عاتق البنوك الإسلامية من ضرورة وجودها بشكل نشط وفعال من خلال استغلال هذا التطور.

4 – مجموعة القواعد والمحددات الاجتماعية والثقافية :

وهي تعتبر من أكثر المحددات أهمية بالنسبة لعمل البنوك الإسلامية، وكلما كان المجتمع متجانسا، متالفا متبعا لتعاليم الدين، كلما كان عمل البنوك الإسلامية سيلا، وكلما كانت مهمتها ميسورة، وكلما كانت أعمالها ناجحة، فالمجتمع الإسلامي له طبيعة خاصة، ويجب على البنوك الإسلامية أن تعمل في إطار هذه الطبيعة، وان تحرص على نقاء المجتمع، ومن هنا تمارس محددات المجتمع دورا وتأثيرا على العمل والنشاط البنكي للبنك الإسلامي، ومنه المنهج الاسلامي يعني أولا إيجاد مجتمع متكامل من جميع الوجوه، يجمع بين الإشباع المادي والإشباع الروحي، وتتحقق عن طريقه العدالة الاجتماعية، وفي إطار من المسؤولية المتأصلة في العقل والنفس والذات، والمسيرة للنشاط. والموجهة للسلوك. [1]

ويقصد بذلك أيضا أن تكون هناك أولوية للعمليات او المشروعات التي توظف او توجه فيها البنوك الإسلامية أموالها إلى البيئة المحلية الموجودة فيها سواء كانت مدينة صغيرة أو كبيرة. [2]

المطلب الثاني: صيغ وأساليب التمويل الاستهلاكي في البنوك الإسلامية.

يمكن تقسيم صيغ وأساليب التمويل الاستهلاكي في الإسلام إلى:

[1] عبد الحق الشكبرى، **التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي**، كتاب الأمة، قطر، 1988، ص 76.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ص 113.

1 – أساليب تمويل غير رسمية (عرفية): وهي أساليب تمويل المستهلكين يقوم بها أفراد ومؤسسات ليست لها صفة رسمية في ممارسة نشاط التمويل، وبالتالي لا تخضع لنظم وقواعد الائتمان الرسمي، التي تشرف على تنفيذه مؤسسات الرفاهة الائتمانية المتخصصة، وتقوم هذه الأساليب على صيغة القرض الحسن، حيث لا يتعاطى البنك الاسلامي بالفائدة أخذا وعطاء وعليه سيقوم بتقديم هكذا قروض على أن يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحددة وبدون فوائد مطلقا من منطلق[1]، قال الله تعالى:

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2]

إن هذا القرض بإمكان البنك منحه لزبائنه المشاركين في عمليات التمويل المختلفة كالمضاربة والمشاركة لتقديم تسهيلات معينة لهم تحفيزا لهم وتشجيعا منه على حسن تعاملهم مع البنك وحسن أدائهم، وأهم أشكال القرض الحسن:

- **التمويل الفردي:** هو عبارة عن القروض الممنوحة بواسطة الأقارب والأصدقاء،

ويشكل هذا النوع نسبة كبيرة من التمويل العرفي، خاصة إنها قروض صغيرة وأن أعداد المقترضين عالية، ولا يدفع المستهلك عادة سعر فائدة مقابل هذا النوع من القروض، وتكون فترة السداد فيه غير محدد، وتقدم هذه الفروض غاليا دون الحصول على سندات قبض، ففي المجتمعات ذات الدخول المنخفضة يلعب الترابط الجماعي بين الأفراد والأقارب دور الضامن ضد المخاطر، وفي بعض الأحيان قد يتم التمويل العرفي بين المؤسسات مما يساعد في تسهيل تمويل التدفق النقدي في الأجل القصير، وتخفيف قيود التمويل في الأجل الطويل.

- **التمويل المترابط:** ويسمى هذا النوع من التمويل، المترابط لان العلاقات بين المقرضين والمقترضين مرتبطة بشكل متزامن بتعاملات أخرى، فقد يكون المقرض صاحب العقار الذي يسكنه المقترض أو رب العمل الذي يعمل لديه أو قد يكون

[1] صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الاسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 305.
[2] سورة البقرة، الآية [278–280].

المورد او البائع في سوق السلع، وتعمل هذه العلاقة بين الطرفين على انخفاض تكلفة الفرض والمخاطرة التي يحتويها.

- **التمويل الجماعي:** في ظل هذا النوع من التمويل، يقوم مجموعة من الأفراد بتجميع

مدخراتهم، ومن ثم تقديم القروض بشكل أساسي للمشاركين داخل المجموعة، وعادة ما تستثمر مدخرات المجموعة في إحدى المؤسسات التي تعمل في السوق المالي، وفي جميع الحالات، فإن أعضاء المجموعة ينبذون علاقة تمويلية متوازية من خلال مدخراتهم في المجموعة.

2- أساليب التمويل الرسمية: في أساليب التمويل التي تقوم بها مؤسسات مالية لديها تصريح بممارسة النشاط التمويلي وتخضع لإشراف مؤسسات الرقابة الرسمية، مثال مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والصناعة، ويمكن تقسيم أساليب التمويل الرسمية من حيث الصيغ المستخدمة في منح التمويل إلى فئتين، الفئة الأولي تكون مبنية على صيغة الفرض والثانية تكون مبنية على صيغة البيع وهي كالتالي: [1]

- **الأساليب المبنية على عقد القرض:** هذه الصيغ تقوم على عقد قرض تقدم بموجبه

المؤسسة المالية مبلغا من المال محددا أو غير محدد ولكن بسقف محدد، فترة زمنية محددة، أو فترة زمنية غير محددة ويقوم المستهلك بالالتزام ام برد كامل او أجزاء منه خلال فترة زمنية مقابل سعر فائدة ثابت او متغير متفق عليه.

وصيغة التمويل المبني على القروض الربوية في الأساس التي يقوم عليه مؤسسات التمويل التقليدية في كل دول العالم، ثم بدأت البنوك الإسلامية بتقديم بدائل إسلامية مبنية على عقود المبيعات وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة التمويل بأسلوب المبايعات مقارنة بالتمويل المبني على الفروض الربوية إلى أن زيادة الطلب عليه دفع البنوك التقليدية إلى استخدامه.

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 320.

أ – ويمكن تقسيم الائتمان التقليدي المبني على صيغة القرض إلى نوعين الائتمان النقدي cash credit والائتمان المفتوح open credit.[1]

- **الائتمان النقدي cash credit :** ويحصل بموجبه المستهلك على قرض بمبلغ محدد لفترة زمنية محددة وبسعر فائدة محدد من قبل المؤسسات المالية ويستخدم القرض لغرض محدد قد يكون شراء سلعة محددة او سداد قرض آخر.

- **ائتمان الحساب المفتوح open credit :** يتضمن ائتمان الحساب المفتوح استخدام الائتمان بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة، وأحد المفاهيم الأساسية لهذا الائتمان أن تتم الموافقة على منح الائتمان ومبلغه قبل بروز الحاجة إلى عملية التمويل المالي، ويستطيع المستهلك إقراض أي مبلغ طالما أنه لا يتجاوز حد الائتمان المسموح به، وطالما أن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الاتفاق وقد صمم هذا النوع من الائتمان لتمويل العمليات (التحويلات)المالية الصغيرة مثل شراء الملابس وشراء البنزين....الخ، إلا أن ظهور بطاقات الائتمان سمح للمستهلكين باستخدام هذا النوع من الائتمان في عمليات مالية كبيرة (من حيث عدد المستهلكين وقيمة المشتريات).

❖ الأساليب المبنية على البيوع:

كان لازما على المؤسسات المالية الإسلامية تطوير صيغ يمكن بها تمويل المستهلك، فكانت الصيغ المبنية على عقود البيوع الآجلة، كما أن بعض العقود المسماة كانت تستخدم لأغراض تمويل المستهلكين، وأهم هذه العقود:

أ- **البيع الأجل أو بيع التقسيط:** وهو بيع يعجل فيه المبيع، ويتأجل الثمن كله أو بعضه على أقساط معلومة، ولأجال معلومة قد تكون منتظمة أو غير ذلك، قد تكون متساوية المبلغ، أو متزايدة أو متناقصة.

[1] عبد الوهاب أبو سليمان، **البطاقات البنكية**، دار القلم، دمشق، 1998، ص 80.

ويتضمن البيع الأجل أو بيع التقسيط تمويلا للمستهلك، حيث يقبض السلعة ويؤجل ثمنها، ولا خلاف بين الفقهاء في جواز البيع الأجل، وفي البيع الاجل يقوم البائع بتمويل المستهلك مباشرة، ولا يمكن للمؤسسات المالية استخدامه في التمويل الا إذا قامت بحيازة السلع مسبقا قبل بيعها للمستهلكين. [1]

ب – بيع المرابحة: هو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. وقد يكون نسبة محددة كعشرة في المائة من رأس المال، أو يكون مبلغا مطلقا، كان يقول بعتك برأس المال وربح مائة، ويشترط لصحة المرابحة ما يلي:

- ✓ أن يكون رأس المال أو ثمن السلعة للمشتري مملوكا للمشتري الأول؛
- ✓ أن يكون الربح (الزيادة على الثمن السلعة) معلوما؛
- ✓ أن يكون رأس المال (ثمن السلعة) مثليا؛
- ✓ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجلسه من أموال الربا (كأن يكون ذهبا يذهب) ؛
- ✓ أن يكون العقد الأول صحيحا، فان كان فاسدا لم يجز.

ج – المرابحة للأمر بالشراء: وهو عقد من العقود المركبة التي قامت المؤسسات المالية بتركيبها، ويتكون من عقد البيع للأجل وعقد المرابحة وعقد المواعدة، وقد صمم ليكون عقدا تمويليا يتمتع بمعظم ميزات عقد القرض الربوي، وبذلك أصبح عقدا منافسا لعقد القرض، وقد شاع استخدامه في البنوك الإسلامية، وفي صيغة المرابحة بأمر الشراء لا يشتري البنك إلا بأمر العميل، الذي يعبر للبنك عن رغبته في شراء سلعة معينة، وصيغة ذلك أن يتقدم العميل إلى البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها، ويعد العميل بشراء تلك السلعة من البنك مرابحة بالسعر الذي اشتراه به البنك ، مضافا اليه ربح البنك، ويتم الاتفاق على ذلك الربح وأجل الدفع والضمانات اللازمة، ولتنفيذ رغبة العميل لا يستطيع البنك بيع السلعة المطلوبة قبل شرائها وحيازتها ، وقد أحل في صيغة المرابحة ما سمي بالوعد بالشراء. إذ يقدم العميل وعدا مكتوبا بأنه سوف يشتري السلعة المطلوبة بما قامت

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 241.

على البنك مصافا اليه الربح المتفق عليه، وأثارت الزامية الوعد للطرفين أو أحداهما، وذلك لأن الالزام يجعل العقد باطلا. لأن الوعد الملزم في هذه الحالة لا يختلف عن البيع، وبالتالي يكون العقد على بيع البنك لسلعة لا يمتلكها، ومنهم من أجاز الالزام بما تواعد عليه، ومنهم من أجازه لطرف واحد فيكون وعدا وليس مواعدة، ومنهم من أجاز الوعد الملزم للطرفين، ولكن الالزام ليس لتنفيذ العقد، وإنما لتعويض البنك عما يترتب من أثاره، وخسارة ناتجة عن إخلال العميل بوعده.

د – الإيجار المنتهي بالتمليك: وهو من عقود التمويل المركبة، لم تقم البنوك الاسلامية بتطويرها، وإنما اقتبست من الغرب، وقد طورها العرب للميزات الضريبية في بعض الدول لمن يستثمر في الأصول الحقيقية، وللإجارة صيغ مختلفة، لذلك سميت بتسميات مختلفة منها الاجارة والاقتناء، البيع الايجاري، البيع المستورد، التأجير التمويلي، وقد توسعت البنوك الاسلامية في استخدام عقد التأجير لميزاته المختلفة منها:

- ان ملكية الاصل تبقي للبنك، وبالتالي يستطيع استرداد الأصل في حالة عدم الوفاء بالثمن؛
- لا تحتاج إلى ضمانات ورهون؛
- امكانية تغيير قيمة الايجار في حالة تغير أسعار الفائدة في السوق، وهذا لا يمكن في حالة المرابحة؛
- إمكانية تجميع الأصول المؤجرة وتصكيكها، أي إصدار سندات بقيمتها وبيعها في سوق المال، لأنها تمثل أصولا مملوكة، وهذا لا يمكن في حالة بيع المرابحة، لأنها تمثل ديونا للبنك على الآخرين. وبالتالي لا يمكن تداولها.

هـ – التورق والعينة: وهي من العقود التي استخدمت لتمويل المستهلك في عصور مبكرة في المجتمعات الاسلامية، وتهدف إلى حصول المستهلك الذي تعثر حاله على مال. ويكون دينا في ذمته يدفعه أحلا مضافا إليه تكلفة التمويل.

التورق: يعني طلب السيولة النقدية بطريق الشراء والبيع، حيث أن المتورق لا يملك شيئا يبيعه حتى يحصل على النقود التي يريدها، فيشتري بالنسيئة ويبيع حالا بسعر أقل من السعر الذي اشترى به، فيحصل على ما يريد، وهذا المعنى هو ما أشارت اليه عبارات فقهاء الحنابلة، أما عن الناحية الاقتصادية فالتورق بيع مخصوص وضع لتحقيق سيولة نقدية مقصودة، وقد يدفعه إلى ذلك الضرورة المتمثلة في الحاجة إلى المال، أو قد تكون لديه خطة لاستخدام النقود التي حصل عليها في مشروعات تحقق له نفعا أكبر، أي أن التورق بيع من نوع خاص يختلف عن البيع بمعناه المعروف عند الاقتصاديين والشرعيين، والذي يتخير فيه البائع أفضل الأسعار لسلعته.

ويجب عدم الخلط بين التورق والتوريق، إذ أن التوريق هو التصكيك الذي يعني تحويل الأصول العينة أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول، ويحتاج البعض القيود والاجراءات لتحقيق الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر أصولا للدخل الذي يمثل عائد السند، وهناك نوعين من التورق: [1]

- **النوع الأول: التورق (الفردي أو التورق الفقهي):**

إن هذا النوع له ثلاث أطراف: الأول، البائع الذي باع نسيئة للمشتري الأول، الثاني، المشتري الأول وهو الذي اشتري السلعة نسيئة من البائع، الثالث، المشتري الثاني وهو الذي اشترى السلعة نقدا من المشتري الأول.

- **النوع الثاني التورق المصرفي أو التورق المنظم:**

وهو الذي يتم التعامل به داخل البنوك الاسلامية في الوقت الحاضر. [2]

العينة: فعرفها الفقهاء بعدة تعريفات، فقال الحنفية: العينة أن يشتري ثوبا مثلا من إنسان بعشرة دراهم إلى شهر وهو يساوي ثمانية، ثم يبيعه الإنسان نقدا بثمانية، ويحصل عليه بعشرة دراهم دينا، سميت بذلك لأنه وصل بها من دين إلى دين. وعرفها الزبلغي بقوله: أن

[1] محمد محمود المكاوي، **الاحتياط لا ضد مخاطر التمويل المصرفي**، أمام بوابة الجامعة المنصورة برج اية، 2010، ص ص 273-274.

[2] محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص ص 276-277.

يأتي هو إلى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر الربح ويخاف من الرباء فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا بخمسة عشرة نسيئة ليبيعه هو في السوق بعشرة، فيصل إلى العشرة ويجب على البائع خمسة عشر إلى أجل. وقال النووي العينة هي أن يبيع الرجل من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به. [1]

- هناك جملة أمور يختلف فيها التورق عن العينة وتتمثل هذه الأمور في اختلاف العينة عن التورق في عدد أطرافها، فالعينة ثنائية الأطراف، أما التورق فهو معاملة ثلاثية الأطراف، ففي العينة البائع الأول للسلعة هو نفسه المشتري الثاني، بخلاف التورق فأطرافه ثلاثة البائع الأول، المشتري من البائع الأول، والمشتري الثاني الذي اشتري من المشتري الأول باعتباره بائع.
- إن الغاية من التورق هو حصول من المستورق على السيولة النقدية، وقد تكون هذه الغاية غير مصرح بها للطرف الآخر، أما العينة الغرض منها حصول الزيادة النقدية لصاحب العينة، أي البائع، ويتم الاتفاق عليها بعلم الطرفين. [2] ومع هذا الخلاف إلا أنهما يتفقان في ثلاثة أمور:

الأول: في كل منهما تباع السلعة من البائع الأول نسيئة بسعر أعلى من سعرها الحقيقي؛

الثاني: إن القصد في كل منهما هو الحصول على النقد؛

الثالث: إن كلا منهما اتخذ وسيلة لتجنب الوقوع في الاقراض الربوي. [3]

المطلب الثالث: استخدامات القروض الاستهلاكية والرقابة عليها.

للقروض الاستهلاكية استخدامات يتبعها الفرد عند منحه للقرض وكذلك الرقابة على تلك الاستخدامات وهذا ما يتم تناوله في المطلب التالي:

---

[1] محمد عثمان شبير، **التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية في الفقه الاسلامي**، مجلة مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة رقم 19، 2007، الشارقة، ص 2.

[2] محمد عثمان شبير، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] محمد تقي العثماني، **أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية**، مجلة مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة رقم 219، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص 2.

1- استخدامات القروض الاستهلاكية: هو فرض يمنح للزبون بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة، أو لتغطية نفقات التعليم أو العلاج، وقد يكون مجزأ وهو القرض الشخصي الطويل الأجل الذي يستخدمه الزبون لأغراض غير تجارية، وعلى وجه الخصوص ترميم أو شراء سكن خاص. فيتعين على البنك عند منح القرض الاستهلاكي أو المقسط عدم مخالفة الحدود القصوى لقيمة القرض، مدة السداد، قيمة الاقساط والفوائد المستحقة، والحد الأقصى لتلك العناصر يختلف باختلاف طبيعة القرض. [1]

وقد تلجأ العديد من العائلات إلى استخدام القروض الاستهلاكية عند شرائها السلع المعمرة والباهظة الثمن، مثلها في ذلك المنازل والسيارات والأجهزة المنزلية الأخرى، وقد يلجأ الأخرون لاستخدام القروض الاستهلاكية بسهولة أكبر عند شرائهم لتشكيلة واسعة من الكماليات، الخدمات، وأمور أخرى يرغبون الحصول عليها. [2]

وقد أظهرت البيانات الرسمية عن التمويل الاستهلاكي الصادرة عن مؤسسة النقد أن أكثر من 50% من إجمالي التمويل كان لتمويل السيارات.

2- الرقابة على القروض الاستهلاكية: على الرغم من أن غالبية الممولين يمارسون تقديم تسهيلات ائتمانية عادلة، إلا أن بعضهم يحاول استغلال المستهلكين، ولذا نشأت الحاجة إلى وجود أنظمة وقوانين تنظيمية ورقابية لحماية المستهلك، ويلاحظ أن هذه القوانين تختلف من دولة إلى أخرى، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم تنظيما في هذا المجال، ومن أهم القوانين لتنظيم الائتمان فيها قانون فواتير الائتمان العادل الذي صدر عام 1973.

المطلب الرابع: تقييم عقود التمويل الاستهلاكي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

[1] خالد عطشان، عزارة الظفيري، **المسؤولية المدنية للبنك عن عملية القروض الاستهلاكية اتجاه العميل المقترض**، دراسة في القانون الفرنسي والكويتي، جامعة الكويت، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، العدد التاسع والأربعون ،2010، ص ص 462 -463.

[2] عدنان تايه النعيمي، **ادارة الائتمان منظور شمولي**، مرجع سابق، ص 24.

1- **تقييم عقود التمويل الاستهلاكي:** سوف يتم تقييم في هذا الجزء عقود التمويل المستخدم من قبل المؤسسات المالية، وذلك من حيث الالتزام بشروط الصيغ المختلفة، ومن حيث كفاءتها وواقعتها وعدالتها. وبالنسبة للصيغ المبنية على عقود البيع من حيث تحقيقها للضوابط الشرعية، وسوف يتم استعراض عقود القروض الشخصية (الربوية). وعقود بطاقات الائتمان، وبالنسبة لعقود البيع سوف يتم استعراض عقود بيع التقسيط، والمرابحة، والتأجير. وعقود التورق وبطاقات الائتمان المجازة شرعيا، وهي التي تقوم المؤسسات المالية باستخدامها. [1]

- **عقد القرض الشخصي:**

وهو يعتبر عقد محرم لاحتوائه على الربا، ويتكون هذا العقد من بنود أساسية تتضمن مبلغ القرض ومدته وسعر الفائدة، وعدد الأقساط وقيمة كل قسط. وقد يتضمن رسوما إدارية إلى جانب سعر الفائدة المجمع على تحريمه بأدلة من الكتاب والسنة.

ولتقليل مخاطر سعر الفائدة في هذه الفروض ينص العقد على فرض رسوم تأخير كما أن العقد لا يعطي المقترض الحق بتعجيل سداد كامل مبلغ التمويل قبل تاريخ استحقاقه إلا بعد أخذ موافقة من البنك بذلك، أما إذا قام المقترض بتعجيل جزء من مبلغ القرض، فإن المبالغ معجلة السداد يجري تنزيلها من الاقساط الأخيرة من التمويل، ويعيد البنك في هذه الحالة فقط جزءا من الفوائد على هذه الدفعات المقدمة وليس كل الفوائد، أما إذا طلب المفترض تأجيل التسديد ووافق البنك، فإن فوائد التأخير تسري على هذا الجزء المتأخر. كما يتضمن عقد الفرض الشخصي شروطا تعسفية يذعن لها المفترض، لأن جميع البنوك تشترطها، وليس له الخيار في رفضها، ومن هذه الشروط:

أ- في حالة التأخير في السداد تفرض البنوك على المبالغ المتأخرة رسوم تأخير يتم احتسابها من قبل البنك حسب النسب التي يقررها، وليس للمقترض الاعتراض على ذلك وهذا في جهالة.

[1] محمد نجيب غزالي، عبد العزيز دياب، يحي محبوب، تمويل المستهلكين، دراسة اقتصادية فقهية، ادارة البحث العلمي المدعم، رقم 611-421 جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 115.

ب- في حالة تعجيل أي قسط يخصم البنك من الفوائد النسبة التي يقررها، وهي في الغالب أقل من فوائد القرض، وليس للمقترض الحق في الاعتراض عليها وهذا فيه احتجاف.

ج- بنص العقد على أنه من حق البنك الغاء العقد من طرف واحد، وتصبح جميع المبالغ غير المسددة من مبلغ التمويل، والفوائد على القرض والرسوم، وأية مبالغ أخرى منصوص عليها مستحقة الأداء فورا دون تقيد بميعاد استحقاقها، دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار، وذلك في حالات قد لا يكون للمقترض يد في وقوعها مثل الحالات التالية:

- إذا أنهى عمل المفترض لأي سبب من الأسباب؛
- إذا أخفقت جهة عمل المفترض في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها؛
- إذا توقف تحويل الراتب لأي سبب من الأسباب؛
- إذا أفلس المقترض أو أعسر أو صدر عليه حكم؛
- إذا زالت صفته القانونية أو فقد أهليته.

للبنك الحق المطلق في تحويل حقوقه الناتجة عن هذا التمويل كلها أو بعضها إلى من يشاء، دون توقف على رضاء المقترض، في الوقت الذي لا يحق للمقترض أن يحول التزاماته المترتبة عليه دون موافقة خطية من الطرف المقترض.

- **عقد بطاقة الائتمان التقليدية:** عقد بطاقة الائتمان، عقد بين البنك (ممثل شركة البطاقة) وبين مستعمل البطاقة(المقترض)، يتضمن منح ائتمان للمستخدم بسقف يحدده البنك، يقوم المقترض باستعماله، ويقوم بتسديد المبلغ المقترض بدفعات شهرية تمثل أصل القرض وفائدة ورسوم أخرى. [1]

- **عقد المرابحة وعقد البيع بالتقسيط:** يتضمن عقد المرابحة للأمر بالشراء قيام البنك بتمويل المستهلك بمبلغ معين لأجل معين وبتكلفة معينة، ويختلف عن عقد القرض الشخصي في أن التمويل يكون لشراء سلعة معينة يحددها العميل ويحدد مواصفاتها ويقوم

[1] محمد نجيب غزالي، عبد العزيز دياب، يحي محبوب، مرجع سابق ص 218.

البنك بشرائها أولا ثم يقوم ببيعها للعميل بثمن الشراء مضيفا إليه جميع التكاليف، ومنها تكلفة التمويل الذي يكون في شكل نسبة مئوية تضاف إلى تكاليف السلعة المراد تمويلها، ويقسط المبلغ على العميل الذي يقوم بدفعه على أقساط شهرية.

وقد يلتزم العميل بدفع دفعة مقدمة قبل التنفيذ حيث يقوم البنك بخصمها من الثمن عند توقيع العقد، وفي نفس العقد يعبر العميل عن رغبته في شراء السلعة المحددة، ويبدي البنك استعداد لشرائها، وقد يكون الالتزام بالبيع من قبل البنك، والالتزام بالشراء من قبل العميل في ورقة مفصلة عن العقد، أما عقد البيع بالتقسيط فهو عقد لتمويل المستهلك بمبلغ معين وبتكلفة معينة ولأجل معين، ويكون التمويل لشراء سلعة معينة يحددها العميل ويحدد مواصفاتها وقد لا يرغب العميل في السلعة موضع التمويل، إذ يريد سيولة نقدية لإنفاقها على سلعة أو نشاط لا يمكن تمويله بأسلوب المرابحة (كما في حالة التورق البنكي) في هذه الحالة تصبح السلعة قنطرة، أو وسيلة للحصول على تمويل السيولة المرغوبة، حيث يقوم البنك باقتراح السلعة موضع التمويل، والتي قد تكون من السلع التي يتم التعامل بها في أسواق المال الدولية مثل التحاس أو الحديد وغيرها، والتي قد تكون متوفرة ومملوكة للبنك ضمن محفظته الاستثمارية، لذلك نجد أن عقود البيع بالتقسيط تنص على أن البنك امتلك السلعة ثم يقوم ببيعها للعميل بيعا أجلا يقوم بتمديد تمها على اقساط شهرية .

على الرغم من أن عقدي المرابحة وبيع التقسيط هي عقود بيع، مقصد المشتري فيها تملك السلعة محل العقد لحاجته اليها، ومقصد البائع تمليك المشتري السلعة وتمكينه منها، وبالتالي فإنها من العقود الملزمة للطرفين فلا يحق لأي طرق فسخها إلا بموافقة الطرف الآخر، إلا أن هذه العقود استخدمت من قبل البنوك كعقود تمويل تهدف إلى منح تمويل للمستهلك، بمبلغ معين بتكلفة ثابتة واستخدمت كبديل لعقد القرض الشخصي وذلك لوجود قطاع كبير من المستهلكين يمتنعون عن الحصول على تمويل يقوم على سعر الفائدة المجمع على تحريمه، ولكن من وجهة نظر البنوك فان عقود بيع المرابحة أو البيع بالتقسيط في عقود تمويل، لذلك يجب أن تنطبق عليه كل الشروط والبنود الخاصة بالتمويل الشخصي حتى يكون بديلا أو منافسا له، لذلك طبقت كل الشروط والبنود الخاصة بالقرض الشخصي

تقريبا على عقود بيع المرابحة والبيع بالتقسيط، وحيث أن عقد البيع يختلف في أهدافه ووسائله وأدواته عن القرض الربوي مما يجعل البيع حلالا والقرض حراما، قال الله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ(275) ﴾[1] ، فقد أجبر ذلك البنوك على الأخذ بالرخص أو المخارج أو الحيل الفقهية، وأحيانا المخالفة الصريحة للنصوص الفقهية، حتى يمكنها تطويع عقود البيع، واستخدام شروط وبنود عقد القرض الشخصي (الربوي) في عقد وتمويل يفترض أنها إسلامية.[2]

- **عقد التورق المصرفي:**

لم يجد المستهلك فرقا ملحوظا بين عقد القرض الشخصي وبين عقود البيوع الآجلة المتمثلة في عقد المرابحة وعقد البيع بالتقسيط، بل وجد أن تكلفة التمويل في عقد البيع كانت أعلى من : تكلفة التمويل في عقد القرض الشخصي، حينما كانت المؤسسات المالية الاسلامية تنفرد بالتمويل بتلك العقود، ولكن انخفضت تكلفة التمويل في تلك العقود، حينما بدأت البنوك التقليدية تمنح التمويل بعقود البيوع الآجلة، بعد موافقة بعض الفقهاء عليها واقرارها، وزاد الاقبال على عقود البيوع الآجلة في التمويل، لأن أولئك الفقهاء افتوا بجوازها بينما افتو بحرمة القروض الربوية على الرغم من أنهم لا يجدون فرقا بينهما.

لكن الاقتصاديين الإسلاميين يرون أن هناك فروقا جوهرية بين القروض الربوية وبين التمويل بأسلوب البيوع الآجلة، وتتمثل هذه الفروق في التالي: [3]

أ- على الرغم من أن تكلفة التمويل قد تكون متساوية، إلا أن في عقد المرابحة محل العقد هو سلعة وليس نقودا، ففي عقد القرض الربوي يكون محل العقد هو نقد مقابل نقد مؤجل وربا، بينما محل العقد في المرابحة هو سلعة مقابل نقد مؤجل، وإن كان السعر الآجل أعلى

[1] سورة البقرة آية 275.

[2] عبد الرحمان الجزيري، مرجع سابق، ص 119.

[3] رفيق المصري، **الجامع في أصول الربا**، دار القلم، دمشق، 1991، ص 321.

من سعر السلعة العاجل وهذا يستوجب أن يكون هناك مبادلة سلعة ينفد، وهذا يؤدي إلى عمليات إنتاج حقيقية، ومبادلات. وإلى نمو اقتصادي، بينما مبادلة نقد بنقد وزيادة لا يستوجب أن يقابل ذلك نشاط اقتصادي حقيقي. وربما أدى ذلك إلى تراكم الديون، وتداولها بدون أي عائد اقتصادي أو أية قيمة مضافة.

ب- إن القرض الربوي، هو دين لا يرتبط بأي نشاط، وإنما يرتبط بالزمن، فيزيد بزيادته وينقص بنقصه، وفي حالة التعسر الإفلاس ينمو الدين ويتراكم، وتزيد أعباؤه على المقترض، أما الدين الناتج عن البيوع الآجلة فهو دين ثابت لأنه لا تطرأ عليه أية زيادة.

ووجدت البنوك أن عدم نمو الدين الناتج عن عقد البيوع الآجلة بشكل مشكلة لها، لأنه سوف يزيد من خسائرها المتمثلة في الفوائد الفائقة على الديون المتأخرة، وقد استطاعت حل هذه المشكلة بتضمين عقود التمويل بأسلوب البيوع الآجلة شرطا يضمن دفع المدين غرامات تأخير قد تكون محددة مسبقا، أو يكون للبنك الحق في تحديدها.

كما أن البنك وجد أن ارتباط التمويل بسلعة محددة يقوم البنك بشرائها ثم بيعها على العميل. يشكل قيدا على حرية البنك، وعلى حرية العميل في استخدام التمويل في النشاط الذي يرغب في انفاقه فيه، فقد يرغب العميل في تمويل رحلة سياحية أو ترفيهية، أو تمويل مناسبة معينة، في هذه الحالة تكون عقود التمويل بأسلوب البيع الأجل غير مناسبة، ولا يمكن الحصول على التمويل لها بهذه العقود، لذلك قامت البنوك بتطوير أسلوب تمويل للمستهلك لا يرتبط بسلعة معينة أو نشاط معين. ويترك فيه للمستهلك الحرية في استخدامه، فكان أسلوب التورق.

- **عقد بطاقة الائتمان الإسلامية:**

إن بطاقات الائتمان التقليدية تقوم على عقد القرض الربوي، حيث يقوم البنك بتحديد السقف الائتماني، أي الحد الأعلى للقرض الذي يمكن للعميل اقتراضه دفعة واحدة، أو على دفعات خلال فترة زمنية محددة، ويدفع سعر الفائدة فقط على المبالغ المسحوبة إلى أن يتم تسديدها، وهناك أسعار فائدة جزائية تفرض في حالة التأخر، أو المماطلة في دفع المبالغ

المستحقة، وقد أجمع الفقهاء على عدم جواز الفائدة الجزائية، ولا تختلف بطاقات الائتمان الاسلامية عن غيرها من حيث الشروط العامة، والاختلاف يكون في الإضافات الاسلامية بغرض جعلها متوافقة مع الأحكام الشرعية، ولتقييم المخارج الفقهية التي لجأت اليها البنوك لتلاقي المحاذير الفقهية في بطاقات الائتمان التقليدية تم تحليل شروط وأحكام بطاقات الائتمان الإسلامية في البنوك وقد وجد التالي: [1]

أ- لتبرير فرض الفائدة على مشتريات البطاقة، اعتبر اتفاقية البطاقة تنشئ علاقة ضمان بينه وبين العميل، اذ يضمن البنك العميل في جميع التزاماته الناتجة عن استخدام البطاقة مقابل أن يستقطع البنك لنفسه جزءا من المبلغ المستحق للمضمون له على سبيل التصالح، كما يستوفي رسوما سنوية على المضمون (حامل البطاقة)، وجمهور الفقهاء لم يجيزوا أخذ المقابل على الضمان باعتبار الضمان من عقود التبرع، واعتبره الحطاب (سحتا)، ومن أجازها اشترط أن تكون مقابل تكلفة حقيقية بتحملها الضامن وليس للتكسب.

ب- لإيجاد مخرج للفوائد المفروضة على المبالغ غير المدفوعة من حساب بطاقة الائتمان، استخدمت البنوك عقد التورق الذي تم شرحه سابقا، ويعرف التورق في اتفاقية البطاقة أمر حامل البطاقة البنك بشراء سلعة، سلع بالأجل لصالح العميل من البنك أو من غيره وإعادة بيعها لتسديد جزء أو كل دين البطاقة الائتمانية، وبالتالي سداد ثمن تلك السلعة، أي قيمة المديونية مضاف اليها الفائدة على 24 شهرا.

ج- إن رصيد البطاقة الانتمائية رصيد متحرك، بمعني أنه في كل شهر يقوم العميل بتسديد جزء من الدين وفي نفس الوقت يقوم باستخدام البطاقة، وهذا يعني عدم ثبات حجم الدين.

د- في حالة تخلف المقترض عن سداد المبلغ المستحق أو الحد الأدنى منه، وحتى يمكن إضافة الفائدة الجزائية على المبالغ المتأخرة، نصت بطاقة التيسير على أن (يقوم البنك يبيع سلعة معينة يمتلكها البنك قيمتها تقارب المديونية، وبيعها على العميل بيعا فضوليا، ويقسط الثمن على 42 شهرا ، وضمن الإقرارات التي يوقع عليها العميل (يقر حامل البطاقة بمديونيته للبنك بقيمة السلع التي يقوم البنك ببيعها عليه بيعا فضوليا ولم يعترض على ذلك

[1] سماح مرابط، مرجع سابق، ص 45.

بعد إبلاغه من البنك)، فهل يمكن أن يكون هذا مخرجا للغرامات الجزائية عن التأخير في السداد. ويصف القرطبي بيع الفضولي (أن يبيع الرجل مال غيره بشرط أن رضي به صاحب المال أمضي البيع وأن لم يرضي فسخ، وكذلك في شراء الرجل لغيره بغير إذنه، على أن رضي المشترى صح الشراء وإلا لم يصح، منع الشافعي الوجهين، وأجازه مالك في الوجهين، وفرق أبو حنيفة بين الشراء والبيع فقال يجوز في البيع ولا يجوز في الشراء)، إن شروط بطاقة الائتمان الإسلامية تفرض على العميل قبول البيع الفضولي، وهذا مبطل لعقد البيع الفضولي ومبطل لكل عقود البيع، إذ أن الرضا شرط في صحة البيع.

هـ – تنص شروط بطاقات الائتمان الإسلامية على فرض رسوم على السحب النقدي، فإذا قام العميل بالتسديد الفوري يكون نقدا مقابل نقد متفاضلا، فيكون ربا الفضل، أما إذا لم يسدد فورا، وهذا هو الغالب، يكون في المعاملة ربا الفضل وربا النسيئة.

و– تنص شروط البطاقة لكلا البنكين، على أن يسدد العميل المسحوبات بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الذي يحدده البنك وشركة فيزا أو ماستر كارت وتسجل ضمن مديونيته، أغفل هذا الشرط وجوب الالتزام بالضوابط الشرعية في الصرف، فالمعاملة تتضمن بيع نقد أجنبي بعملة محلية ويؤجل فيها دفع العملة المحلية، وهذا مخالف لشرط التقابض في حالة اختلاف النقدين.

2– أثر التمويل الاستهلاكي على الاقتصاد: بغض النظر على أشكال التمويل وأطراف المقدمة له، فإن قروض التمويل الاستهلاكي يؤثر على السلوك الاستهلاكي للفرد كما أن لها أثار على الاقتصاد الكلي وعلى المؤسسات التمويلية وفيما يلي نتناول اثار التمويل الاستهلاكي على الاقتصاد.[1]

- ✓ تزداد القوة الشرائية الفورية للممول عند اتمام عملية التمويل، ولا بد من سداد الأموال

[1] حسيبة شتحونة، **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، شعبة بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014–2015، ص 24.

المقترضة في مرحلة لاحقة، مما يجعل الزيادة في القوة الشرائية مؤقتة، وبالتالي لا تتغير بشكل عام القدرة الشرائية للممول، كما أنه لابد من دفع تكلفة التمويل المتمثلة في مقابل استخدام أول الغير، هذه التكلفة في الحقيقة ماهي إلا تكلفة الانتفاع باستخدام هذه الأموال، ونظرا لقيام المتمول يدفع هذه التكاليف، يترتب على ذلك انخفاض قدرته الشرائية في قدرة لاحقة على الرغم من ذلك، فإن استخدام التمويل يعمل على تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

✓ قد يكون التمويل بهدف مقابلة مصاريف غير متوقعة، مثل العلاج والكوارث لسد

فجوة الادخار الشخصي، وقد لا يكون التمويل لأسباب طارئة، فهنالك متمولون يلجئون للتمويل بغية إشباع الرغبة في الاقتناء، أو التمتع بالسلع أو الخدمات التي لا يوفرها دخلهم الجاري، مثل تمويل "ترفيه أو شراء سلع الرفاهية، وعلى الرغم من أن هذا السلوك يؤدي إلى إشباع فوري لرغبات، إلا أنه قد يتسبب في مشكلات مالية حقيقية مستقبلية، فبعض المتمولين تصيبهم حالة "تهم الشراء"، وعادة ما يقوم هؤلاء بالاقتراض بغية الشراء دون تقييم للآثار المترتبة على ذلك، ويعتبر هؤلاء المتمولون مقامرون، حيث أنهم يبنون قراراتهم الاستهلاكية على أساس ما يحتمل مما يستلمونه من أموال في المستقبل، فإذا لم تتحقق هذه الأموال فإن المتمول يفقد جزءا من استهلاكه آنذاك .

✓ يلجأ الممول في بعض الأحيان إلى الاقتراض لشراء سلع معمرة رئيسة تتصف

بأنها تعطي منافع لعدة سنوات، واستخدام الائتمان يؤدي إلى التمتع الفوري للمتمول بهذه المنافع على الرغم من عدم امتلاكه للقيم الكاملة لهذه السلع، وطالما أن القيم المدفوعة تتناسب مع استهلاك السلعة فإن ذلك يجعل المتمول لا يتردد في الإدام على الاقتراض.

✓ يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية، إذ أنها

تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وإلى زيادة العمالة، في حالة عدم وجود تشغيل كامل، كما أنه قد يؤدي إلى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد، إضافة إلى ذلك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر من أهم إيرادات

المؤسسات المالية، وذلك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الأمنة نسبيا مثل الإقراض بين البنوك وفوائد تمويل المستهلكين ذوي المخاطر المرتفعة. حيث قد يصل فرق الفوائد بينهما إلى أكثر من 14%، ويرجع السبب في ارتفاع المخاطر في تمويل المستهلكين إلى التأخير في السداد أو التوقف عن الدفع، لذا تعمل مؤسسات الاقراض على زيادة علاوة المخاطر، في حالة تمويل المستهلكين والى رفع مخصص الديون المعدومة لمواجهة مخاطر التأخير أو عدم السداد.

أما المبرر الأخر لارتفاع معدلات الفائدة على القروض الاستهلاكية، فهو انخفاض المرونة السعرية لهذه القروض، فمن المعروف أن المستهلك يضطر إلى الاقتراض بعد استنفاذ مدخراته، وكلما زادت حاجته إلى القرص قلت مرونته بالنسبة لتكلفة التمويل، ولتقليل مخاطر الائتمان في تمويل المستهلكين، سواء كان بالقروض أو بعقود البيوع لأجل. تعمد المؤسسات البنكية إلى أخذ الضمانات على الديون المترتبة على المستهلكين، ومن أهمها: ضمانات السداد فوظيفتها التحقق من قدرة العميل، ورغبته في دفع ما عليه من دين في الوقت المحدد وهذا يتم ضمن ما يعرف (التحليل الائتماني للمستهلك)[1].

[1] Bacchela p and search s (1997)co nsumplion and credit constraints international evience « journal of monelany economics,40,207,238. »

خلاصة الفصل:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات تراعي وتتقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمدنية، لها عدة خصائص منها عدم التعامل بالربا، ارتباطها بالعقيدة الإسلامية، تجميع الموارد وتقسيم مواردها المالية إلى موارد داخلية وخارجية.

وتنفرد هذه المصارف بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل البنكي الإسلامي واللتان تقضيان بأن الغنم لا يتأتى إلا بتحمل الغرم.

إن الهدف الاساسي من انشاء المصارف الاسلامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تعمل وفق مبادئ اسلامية اساسها المشاركة في الارباح والخسائر، حيث تقدم صيغا متنوعة لكنها اتجهت اكثر نحو صيغ أخري كالمرابحة والمساومة ، لأنها أثرت على عدم المخاطرة وكتفت بدور الوساطة في التمويل ، ويعتبر القرض أو التمويل الاستهلاكي الذي تقدمه البنوك الاسلامية مصدرا هاما من مصادر التمويل كذلك الصورة المناسبة لطبيعة عملها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وأثبتت أهميته كأداة منافسة للاستعمال الكبير الذي عرفه كدليل على فعاليته ونجاعته، لما تلبيه من احتياجات العميل(الأفراد، الشركات).

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لقروض استهلاكية لبنك السلام

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل السابق إلى الأسس النظرية لمفهوم القروض الاستهلاكية من جانب إسلامي وكذا إعطاء فكرة عامة عن البنوك الإسلامية، سنحاول من خلال هذا الفصل كيفية الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة قمنا بإسقاط الجانب النظري على عينة تطبيقية وبالضبط دراسة حالة تمويل السيارات عن طريق التمويل السيارات والبيع بالتقسيط من طرف بنك السلام دالي براهيم الجزائر.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك السلام بدالي براهيم الجزائر.

المبحث الثاني: أساليب التمويل الإسلامي لبنك السلام بدالي براهيم الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة حالة تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط من طرف بنك السلام بدالي براهيم الجزائر.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة الميدانية

المنظومة البنكية الجزائرية عرفت سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك إسلامية كان لها دور في تفعيل المهنة البنكية، من بين هذه البنوك بنك السلام.

المطلب الأول: تعريف بنك السلام الجزائر

سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولا: نشأة التاريخية لبنك السلام الجزائري وتعريفه.

بنك السلام – الجزائر، بنك شمولي يعمل وطبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة، برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990، وقد بدأ مصرف السلام الجزائر مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر 2008، ويضم اليوم 18 فرعا موزعة عبر ولايات مختلفة من الوطن.

بنك السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الاصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

ثانيا: مميزات بنك السلام الجزائر

والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1-مهمة البنك:

اعتماد ارفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

2-رؤية البنك:

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقه مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك.

3-قيم البنك:

التميز: "إننا في مصرف السلام الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية تسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما تقوم به من أعمال، فذلك بعد دافعا لتحقيق أهدافنا".

الالتزام: "هو شعورنا بالمسؤولية، وعملنا على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، والمنتظرة من قبل تعاملينا وزملائنا".

التواصل: "لقد جعلنا من التواصل الداخلي/الخارجي، أهم أولوياتنا، لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا". [1]

[1] مقابلة مع مندوب متعدد المهام، خلية التجزئة المصرفية السيد فاروق محمد الصغير يوم 16-05-2022 على الساعة10:00.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر.

جاءت التعليمة التالية إلى تعميم الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام الجزائر المعتمد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 فيفري 2022 على كافة إدارات المصرف.

التنظيم العام للمصرف:

يتشكل الهيكل التنظيمي للمصرف كما يلي: [1]

- **المدير العام والإدارات التابعة مباشرة له:**

- المستشار القانوني.
- مكتب الاستراتيجية وإدارة المشاريع وتطوير المنتجات الجديدة.
- إدارة التوجيه، والتنقية والتدريب الشرعي.
- خلية التدقيق الشرعي.
- إدارة الحرية والعمليات المالية.
- خلية الوقاية والأمن.

- نيابة المدير العام المكلفة بالنشاط التجاري والإدارات التابعة لها.
- قطاع المساندة والإدارات التابعة له.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات والإدارات التابعة له.
- قطاع الرقابة والإدارات التابعة له.

ويتمثل الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر في الملحق رقم 1 وفي الشكل التالي:

[1] مقابلة مع مندوب متعدد المهام، خلية التجزئة المصرفية السيدة أمينة سليج يوم 17-05-2022 على الساعة10:15.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام الجزائر 2022.

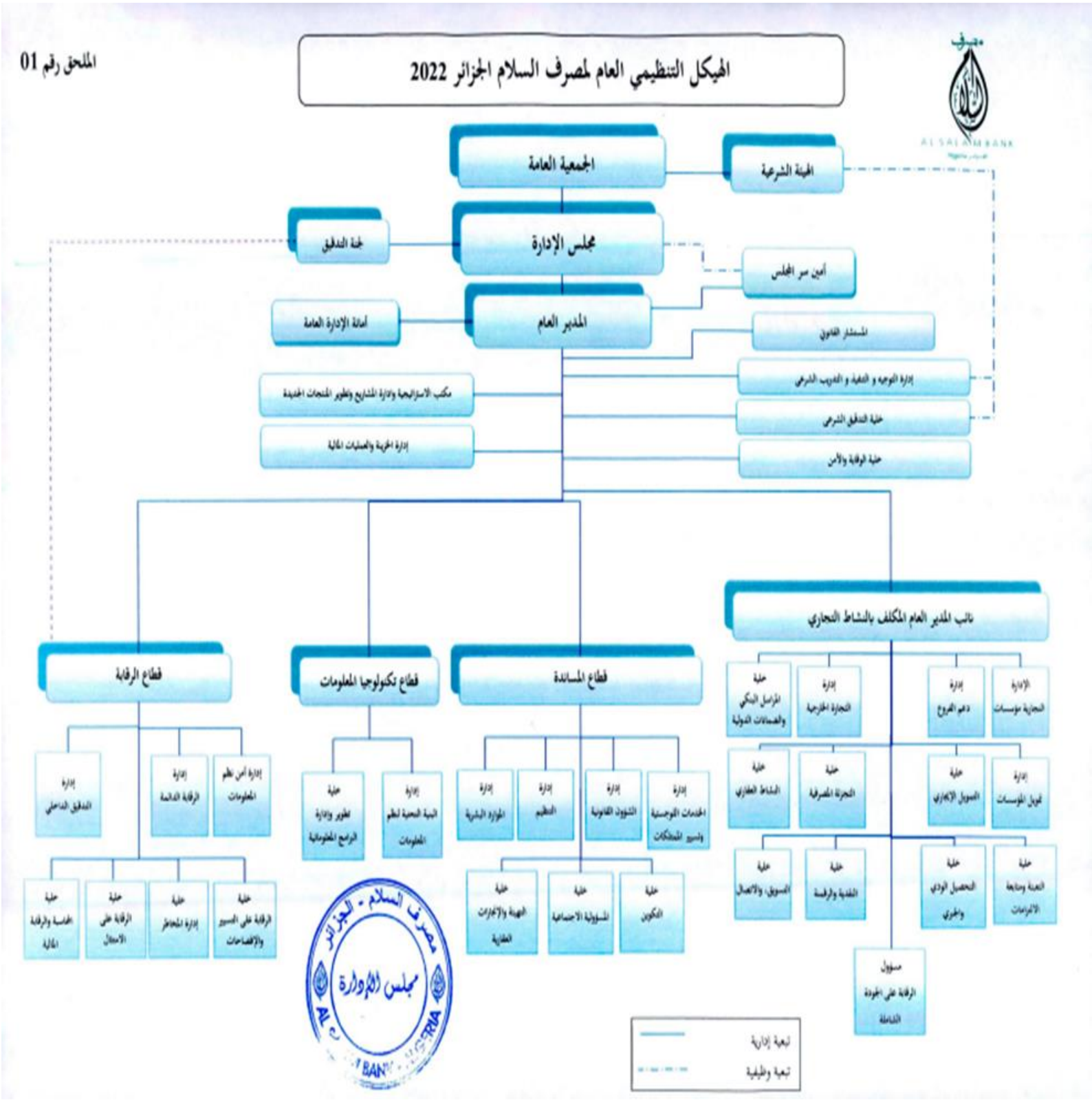

المصدر: أمينة سليج، مندوب متعدد المهام، خلية التجزئة المصرفية.

المطلب الثالث: منتجات البنك.

يقترح مصرف السلام–الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لك.

1–عمليات التمويل: بنك السلام–الجزائر يمول مشاريعك الاستثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية تتمثل في المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، البيع بالتقسيط، الخ...

2–التجارة الخارجية: مصرف السلام–الجزائر، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعّالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستنديّة، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

3–الاستثمار والادخار: وذلك من خلال:

- اكتتاب سندات الاستثمار؛
- فتح دفتر التوفير (أمنيتي)؛
- بطاقة التوفير (أمنيتي)؛
- حسابات الاستثمار، ...الخ

4–الخدمات:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
- الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر "؛
- خدمة "موبايل بنكنغ"؛
- خدمة مايل سويفت " سويفتي "؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "؛
- بطاقات السلام فيزا الدولية؛

- خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina"؛
- خزانات الأمانات " أمان "؛
- ماكينات الدفع الآلي؛
- ماكينات الصراف الآلي، ...الخ [1]

المبحث الثاني: أساليب التمويل الإسلامي في بنك السلام بدالي براهيم.

يعتبر نشاط التمويل الركيزة الأساسية للنظام البنكي ومن أهم النشاطات التي يقوم بها البنك الإسلامي، وبنك السلام كغيره من البنوك الأخرى يهتم بعملية التمويل حيث نجده يمارسه من خلال الصيغ التمويلية المعروفة والمرعية الأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: انواع التمويل المطبقة في بنك السلام الجزائر.

تم التطرق في هذا المطلب إلى أنواع التمويل المطبقة في بنك السلام ونلخص أهمها فيما يلي:

1-الاستثمار:

إن الشريعة الإسلامية وأحكامها حتمت محاربة الاكتناز، الأمر الذي يلزم البنوك الإسلامية استثمار ودائعها واحتياطاتها بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في ضوء الطرق المشروعة في استثمار أمواله، وتتمثل أنواع الاستثمارات في بنك السلام الجزائر فيما يلي:

• **الاستثمارات المباشرة:** وتكون باستثمار جزء من أموال البنك في انشاء وتأسيس المشروعات والشركات المختلفة التي يتولى هو دراستها ودراسة جدواها الاقتصادية، والتأكد من صلاحيتها ثم يقوم على تنفيذها وتسييرها ومتابعتها، وتضل هذه المشروعات والشركات ملكا كاملا للبنك طالما احتفظ برأسمالها، كما لا يكون لها كيانا قانونيا مستقل عن كيان البنك، بل تظل امتدادا قانونيا تابعا له كإحدى فروعه وادارته الفنية الأخرى التابعة له.

[1] موقع بنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

• **الاستثمارات الغير مباشرة:** يقوم البنك السلام الجزائر باستثمار غير مباشر بشراء عن طريق شراء معدات وأدوات ومعدات وآلات صناعية وتأجيرها للعملاء والتعاونيات مقابل اقساط شهرية أو نصف سنوية حسب الاتفاق المبرم بين البنك والعميل، وقد تنتهي هذه المعاملات بتمليك المعدات والآلات المستأجرة للعملاء، وفي هذه الحالة يقوم البنك بتموين البيع بالتقسيط بيعا حقيقيا ويكون الشراء تأجيري، ويتم حساب الأقساط بحيث يؤدي خلال مدة التعاقد إلى سداد ثمن شراء الآلات والمعدات الأصلي وتحقيق عائد مناسب للبنك، وتصبح السلعة ملكا للزبون عند الانتهاء من دفع ثمن السلعة عن طريق الأقساط.

بالإضافة إلى استخدامات أخرى يقوم بها البنك نذكر منها ما يلي:

- **المساهمة في حل المشكلات الكبرى في المجتمع:**

يعمل بنك السلام الجزائر على حل عدة مشاكل تواجه المجتمعات منها مشكلة السكن خاصة افراد الطبقات المتوسطة من المجتمع ومحدودي الدخل والعزاب أو حديثي الزواج، فهو يساهم في حل هذه الأزمة بمنح قروض عقارية مختلفة تتناسب وطلب العميل وفق شروط وضمانات محددة.

- **الخدمات التعليمية:**

يقدم بنك السلام الجزائر عدة خدمات تعليمية تتمثل في اصدار المجلات التعليمية حيث قام البنك بإصدار مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي بعددين كان العدد الأول في ديسمبر 2020 أما العدد الثاني في جوان 2021، ووضع مختلف المعلومات الخاصة به تحت تصرف الطلاب والباحثين عبر الأنترنت، وانشاء تطبيق خاص به " MySalam " يحوي عدة معلومات وخدمات تسهل الاطلاع والتصفح.

- **الوقوف إلى جانب المتعاملين:**

يساعد بنك السلام عملائه وزبائنه في حالة مرورهم بضيق مالي والتعرض لثغرات في تجارتهم وأعمالهم مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على دفع الأقساط وديونهم في البنك المفروضة عليهم، فيقوم البنك بمساعدتهم حتى تخطي الضيق المالي الذي يمرون به وذلك بالانتظار

عليهم حتى تيسر ظروفهم لدفع أقساطهم أو بإعانتهم ماليا، أو بدراسة وضعيتهم ومشاكلهم المالية ووضع حلول تضمن استمرار نشاطهم، مع ضمان حقوق المودعين.

2-الإقراض:

بما أن بنك السلام الجزائر بنك إسلامي ويقوم في كافة معاملاته المالية على أسس وقيم الشريعة الإسلامية فإنه يقوم بتقديم القروض الحسنة لعملائه وزبائنه.

ويقصد قروض الحسن تقديم البنك الإسلامي مبلغا محددا من المال لعملائه، حيث يضمن الأخذ للقرض الحسن سداده بدون فوائد أو عوائد، وهذا ما تطلب من البنوك الإسلامية الاجتهاد وخلق آلية تضمن عائدا معقولا للنقود البنكية من جانب الأفراد والدولة.

ويتنوع تقديم القروض الحسنة حسب حاجة العميل للقرض والغرض منه وتتمثل القروض الحسنة الممنوحة في بنك السلام فيما يلي:

أ- **القروض الاستهلاكية:** يمنح بنك السلام الجزائر قروضا استهلاكية تتمثل في: تمويل السيارات والدراجات النارية، الأجهزة الكهرو منزلية والأثاث المنزلي...، ويكون السداد فيها عن طريق أقساط شهرية يدفعها المستفيد للبنك تكون محددة في العقد سابقا.

ب- **القروض الاستثمارية:** يقوم بنك السلام الجزائر أيضا بمنح قروض استثمارية، وهي القروض التي تمنح لفئة من فئات المجتمع القادرة على الوفاء بالقرض، ممن يحتاجون إلى بناء مشروع معين، أو تمويل مشروع قائم لديهم يملكون اصوله للعمل على تطويره أو استمراره، وللأفراد الذين يرغبون في استثمار أموالهم لدى البنك والاستفادة من مختلف خدمات التي يمنحها البنك، حيث يقوم بنك السلام الجزائر بمنح عدة دفاتر استثمار لعملائه تتمثل في: دفتر الاستثمار "أمنيتي"، دفتر الاستثمار "عمرتي"، دفتر الاستثمار "هديتي"...

ج - **القروض المقابلة للودائع:** وهي تعتبر من أساليب التمويل بالقروض الحسنة كبديل اسلامي عن فائدة الربوية للقروض المقابلة للودائع، ويعني بهذا الشكل من الاشكال تقديم القروض الحسنة التي تمنحها البنوك للمودعين اصحاب الحسابات لديها، وذلك لتقديم مبلغ كبير إلى العمل على سبيل القرض الحسن لمدة معينة، في مقابل إيداع أو اقراض العميل

للبنك مبلغا صغيرا لمدة اطول وفق حسابات معينة يجريها البنك. يحقق هذا الأسلوب ميزة للطرفين فالعميل المقرض يتمكن بهذا المبلغ الكبير من قضاء حاجاته والبنك المودع لديه يمكنه استثمار وديعة هذا العميل لفترة كبيرة في نشاطه الانتاجي، فهده معاملة تعود بالنفع للمقترض والبنك معا وهي تجمع بين القرض والاستثمار، حيث هذا النوع يقدم إلى أصحاب الحسابات لدي البنوك، حرصا منه على التنمية المالية واعانة عملائه.

د- القروض المقدمة من الشركات أو رجال الأعمال للبنك: يتميز هذا الأسلوب بأنه وسيلة عكسية للطريقة المعتادة التي يطلع بها البنك لتمويل الغير، وصورة هذا القرض تتمثل في تقديم القروض من جانب الشركات أو رجال الاعمال للبنك الذي تربطهم به علاقات مالية، كأن يكون مساهما في رأسمالها بحصص مالية أو من رجال الاعمال ممن حصلوا على قروض من البنك لتمويل مشروعاتهم، مما يدخل في باب التعاون والتكافل بين المؤسسات المالية والاشخاص والبنوك التي تعمل في مجال توظيف الاموال وتشغيلها وفق احكام الشريعة الإسلامية.

3-القرض الاستغلالي: هو عبارة عن تمويل قصير الاجل، بمعنى تمويل العمليات التي

تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين هذه الكتل في الحسابات تشكل ما يعرف براس مال العامل، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، زراعي، خدمي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض.

4-القروض العقارية: هو كل عمل يرد على الأملاك العقارية لقاء عوض يضع بموجبه

شخص أي مؤسسة القرض أو يعد بوضع اموال تحت تصرف شخص آخر المستفيد على أن يلتزم هذا الأخير كالضمان أو الكفالة.

هو قرض يخص الأملاك العقارية يقدمه بنك السلام للأفراد على أن يلتزم هذا الأخير (الفرد) بعدة شروط وضمانات للبنك، هناك عدة أنواع من القروض العقارية التي يمنحها بنك السلام لزبائنه تتمثل في:

- دار السلام لتهيئة منزل؛
- دار السلام لامتلاك منزل؛
- دار السلام لبناء أو توسيع منزل؛
- دار السلام LPP/LPA؛
- دار السلام استئجار؛

المطلب الثاني: صيغ وشروط التمويل في بنك السلام الجزائر

يعتمد بنك السلام على عدة صيغ في التمويل تتمثل فيما يلي:

أولا: الصيغ التمويلية المطبقة في بنك السلام

بنك السلام الجزائر هو بنك يحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته، وبالتالي فإن صيغ تمويله تختلف عن البنوك التقليدية، فقد تبنى بنك السلام الصيغ التالية في تمويل خدماتها: [1]

1- المرابحة: هي عملية شراء البنك لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

[1] موقع بنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

2 – الإجارة: هو عقد بين البنك والمتعامل يؤجر البنك بمقتضاه عينا موجودة في ملك البنك عند التعاقد أو موصوفة في قمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

- ✓ **إجارة منتهية بالتمليك:** وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).
- ✓ **إجارة تشغيلية:** وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

3– الإستصناع: يعتمد البنك في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل:

- ✓ **صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي:**

ونميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع:

أ. صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني: وهي صيغة يقوم من خلالها البنك بناء على طلب المتعامل ببناء أو تهيئة عقار حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب والمخططات المرفقة به، ويعتمد البنك في تنفيذ هذه العملية على عقدي استصناع منفصلين يكون في أحدهما صانعا وفي الثاني مستصنعا، حيث ينعقد الاستصناع الأول بينه وبين المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة إليه، ثم يعقد البنك استصناعا موازيا مع مقاول من أجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعا في هذا العقد، على أن يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر.

ب. صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني: وهي صيغة يقوم من خلالها البنك بناء على طلب المتعامل بتصنيع سلع أو تجهيزات طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبه عن طريق عقد استصناع مواز للاستصناع الأول مع صانع يستصنع من خلاله المصنوعات المطلوبة.

✓ **صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع:**

وهي صيغة يقوم المصرف من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين: عقد استصناع يكون المصرف فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، وعقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله المصرف المتعامل في بيع المصنوعات.

والاستصناع: هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها.

4 – البيع بالتقسيط للسيارات:

هي صيغة يقوم من خلالها البنك ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناقل للضمان.

إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون البنك، فإن البنك يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراءها.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه البنك، لأن البنك لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن البنك قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

5- السلم:

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

✓ **تعريف السلم:**

عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه –المبيع– مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم.

- **تعريف السلم الموازي:**

يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشتراة ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

- **تعريف عقد التوكيل بالبيع:**

هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

6 - المشاركة:

تنفذ صيغ المشاركة لدى البنك من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة.

- **شركة العقد:**

اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح.

- **شركة الملك:**

تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه.

- **صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد:**

وهي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها.

- **صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك.

- **المشاركة المتناقصة:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على ألا يكون البيع والشراء مشترطا في هذه الشركة، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.

7 – المضاربة:

المضاربة عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركا، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه، ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

- **المضاربة المطلقة:**

هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.

- **المضاربة المقيدة:**

هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

- **عقد المضاربة لدى المصرف:**

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم /يقوم المصرف بتمويله ويتكفل المتعامل بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها.

8 – البيع الأجل:

هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

- **صيغة بيع الأجل لدى المصرف:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد:

- تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.
- تتم صيغة بيع الأجل للأفراد من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

ثانيا: مطابقتها مع الشريعة الإسلامية.

يضع بنك السلام الجزائر عدة شروط ويطبقها لتكون صيغ التمويل المطبقة لديه تتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية وإلا كانت باطلة وتتنافى مع الدين الإسلامي، تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

– يجب أن تكون السلع التي يمولها البنك والمعاملات والصفقات التي يقوم بها غير محرمة ولا تكون المعاملات بالفائدة وربوية وإلا كانت باطلة وموضوع العقد باطلا.

– يجب أن تكون السلع التي يمولها البنك متوافرة لديه ومملوكة له، حيث يعرض على المتعاملين مثلا شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها قبض الناقل للضمان، وإذا السلعة المرغوب شرائها من قبل المتعاملين غير متوفرة ضمن

مخزون البنك، فإن البنك يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض للضمان ما يعرض على المتعامل شرائها.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه البنك، لأن بنك السلام لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرض عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، ويتحمل البنك هلاك السلع المخزنة قبل بيعها.

– يجب ألا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل عند قدومه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع.

– في حالة تأخر العميل في تسديد الأقساط الواجبة عليه يمكن للبنك ان يطلب من العميل غرامات مالية جراء التأخير دون إعادة مراجعة هامش الربحية، غير أنه في حالة ثبوت النية السيئة للعميل في عدم التسديد، إضافتا إلى غرامات التأخير يطلب البنك التعويض عن الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالبنك وتلجئ للقانون لاسترجاع ديونها وأموالها.

– بعد انجاز العقد المتفق بين العميل والبنك تنتقل الملكية إلى العميل (المشتري النهائي)، بشرط أن يوقع العميل على طلب الرهن لصالح البنك وذلك كضمان في حالة عدم السداد.

المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بالتمويل الاستهلاكي الممنوح في بنك السلام

تتعدد المعايير المتبعة في التمويل الاستهلاكي لبنك السلام، وتتمثل فيما يلي:

المعايير المتعلقة ببنك السلام:

تتم المعاملات المختلفة لبنك السلام في إطار اقتصادي يتوافق مع الشريعة الإسلامية وبالتالي قرارات التوظيف فيه تتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل الخاصة بالبنك الإسلامي ومن أهمها ما يلي:

- **درجة السيولة:** كلما كانت درجة السيولة لدى بنك السلام مرتفعة كلما كانت رغبة البنك في منح القروض مرتفعة، أما إذا كانت أمواله موظفة بشكل كامل والسيولة لديه محدودة وموظفة كلما كانت قرارات البنك أكثر تسديدا.
- **الإستراتيجية المتبعة:** للإستراتيجية التي يتبعها بنك السلام في إدارة عملياته البنكية والغير بنكية أثر كبير على قراره في قبول منح القروض أو عدم منحها.
- **الهدف العام للبنك:** إضافة إلى تحقيق الربحية هناك أهداف أخرى يسعى إليها بنك السلام من بينها تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات، وتأكيد الجانب الاجتماعي للمال فضلا عن دفع الأمة الإسلامية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- **حصة البنك في السوق البنكي:** كلما كان البنك رائدا في السوق البنكي ويحوز جانبا هاما من المعاملات وعمليات هذا السوق تعكسها حجم معاملاتها وحجم أعماله في هذا السوق، وكلما كانت هذه المعاملات تتسم بطابع الاستقرار والنمو المتوازن كلما كانت قابلية البنك لتمويل كبير.
- **إمكانيات البنك المادية والبشرية:** يجب على بنك السلام أن يتوفر على الإمكانيات البشرية المؤهلة والمدرسة على القيام بوظيفة الإقراض البنكي، وما تطلبه من مهارات وكفاءات إدارية حتى يتمكن من القيام بالعمل الإداري، وما يتطلع من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة أيضا ما يتوفر عليه البنك من إمكانيات مادية من تجهيزات مكتبية وأجهزة الحفظ وغيرها من الأجهزة من المختلفة التي يتطلبها العمل. وما تقدمه من وفرة للوقت والجهد وسهولة سير العمل البنكي، حيث أنه كلما كان البنك يحوز على هذه الإمكانيات كلما كان أكثر استعدادا لمنح القروض والعكس صحيح.
- **الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة:** في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، يقلل البنك من حجم التمويل لما في ذلك من مخاطر عليه.
- **المتطلبات القانونية:** حيث يخضع بنك السلام لرقابة الدولة، وهناك متطلبات قانونية يجب أن يلتزم بها هذه البنك مثل نسبة السيولة ونسبية القروض إلى الودائع وغيرها من النسب التي في بعضها إجحاف للبنك.

2-المعايير المتعلقة بالتمويل الاستهلاكي الممنوح: يعبر التمويل الممنوح عن العلاقة بين البنك وعميله وهذه العلاقة قائمة على أساس الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهي أيضا علاقة تعاونية، وهناك مجموعة من الأسس الوظيفية الخاصة بالتمويل الممنوح وهي تأخذ شكل عوامل خاصة بالتمويل.

- **الغرض من التمويل:** يجب على العميل طالب التمويل أن يحدد المجال الذي يستخدم فيه هذا التمويل حتى يمكن البنك من اتخاذ القرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة هذا التمويل مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الإقراضية، ومدى مناسبة مبلغه مع القرض المطلوب منه.
- **مدة التمويل:** حيث يجب على البنك أن يحدد مدة التمويل الذي يرغب العميل الحصول عليه ومدة السداد، ومدى تناسبها مع إمكانيات وقدرات العميل الموارد أو عائد النشاط الذي يقوم به.
- **طريقة السداد:** بمعنى تحديد الطريقة التي يتم بها السداد، فهل يتم السداد على دفعة واحدة أو على أقساط دورية، ومن ثم ينبغي دراسة برنامج السداد من خلال الوقوف على مناسبته للعميل، وللنشاط الممول ولسياسة البنك الاقراضية.
- **المبلغ المطلوب:** لمبلغ التمويل أهمية محورية خاصة، حيث كلما زاد المبلغ عن حد معين كلما زادت مخاطر عدم سداده، وكلما كان البنك احرص في الدراسات والبحوث التي يجربها، وقد يفكر في اشتراك أكثر من بنك معه في تمويل العملية الاقراضية، خاصة إن نتائج عدم سداد مبلغ ضخم تكون صعبة وقد تأثر على سلامة المركز المالي للبنك، أما إذا كان المبلغ المطلوب صغيرا فانه يكون من السهل الحصول عليه إذا ما توفرت الشروط المعتادة للإقراض.

3- المعايير الخاصة بالعميل طالب التمويل:

ترتبط هذه المعايير بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة منحه لتمويل العميل معين وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر، ومدى سلامة الموقف الاقراضي للعميل ولأي

مدى يمكن للبنك التعامل، وبأي شرط يمكن استفاءها، وتتعلق هذه المجموعة من العوامل بالأسس التالية:

- **الحكم على كفاءة العميل الشخصية:** أساس التعامل بين البنك والزبون طالب التمويل هو ثقة البنك في هذا الزبون وهذه الثقة مربوطة بأمرين:

أ- أن توجد الرغبة لدى الزبون في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد في العقد، وهذا يتوقف على ما يتوفر لدى الزبون من صفات خلفية.

ب- قدرته على الالتزام والوفاء وهذا يرتكز على مركزه المالي كما توضحه الدراسة للقوائم المالية المقدمة منه.

- **منح تمويل استهلاكي من مبدأ وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة:** يأخذ البنك بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية والتجارية، التي يمكن أن يتعرض لها زبونه، فعند تعرض هذا الأخير إلى حالة عسر مالي أو إلى أزمة مالية نتيجة ظروف معينة يمكن له أن يحصل على العون المالي والإداري من قبل البنك ويساعده على الخروج من محنته هذه.

4- **المعايير الخاصة بالمجتمع:** أو ما يسمى " أخلاقيات التوظيف التمويلي" فهناك ترابط وثيق بين توظيف المال إسلاميا وبين القيم الأخلاقية، ويمكن بصفة عامة توضيح الجوانب الاجتماعية للتوظيفات التي يقوم بها البنك في النواحي التالية:

- توظيف المال لحساب الصالح العام وبما يخدم مصلحة الجماعة، لأن وظيفة المال في الإسلام هي وظيفة روحية واجتماعية، وليست مادية كما ذهبت إليه النظم الوضعية.
- منع الاحتكار ومحاربته وكافة صور الاستغلال البشع.
- منع الغش في السلع والمعاملات وذلك لحرص البنك على أن تكون كافة معاملاته طاهرة.

بما أن البنك يعمل على تحقيق التوظيف الكامل والشامل لجميع عوامل الإنتاج، فانه يعمل بالضرورة على تحقيق العدالة في توزيع الإنتاج على أصحاب العوامل.

- إقامة نظام مالي إسلامي متكامل مركزه الزكاة، الذي يشمل دعامة أساسية في

معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وإشباعه بروح التكافل الاجتماعي الايجابي البناء الذي يعمل على توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: دراسة حالة تمويل السيارات عن طريق البيع بالتقسيط من طرف بنك السلام الجزائر.

يمول بنك السلام مختلف المشاريع هذا ما يجعل البنك يقوم بتشخيص اقتصادي ومالي على أساس الوثائق المحاسبية والوثائق الأخرى المتعلقة بالنشاط وهذه الخطوة الأخيرة تمكن البنك من التعرف على الحالة المادية لطالب التمويل او القرض الاستهلاكي.

المطلب الأول: تشخيص أولي لملف تمويل قرض استهلاكي (تمويل السيارات)

يتم التشخيص الاولي لتمويل القرض الاستهلاكي حسب المراحل التالية:

أولا: كيفية الحصول على تمويل او قرض استهلاكي.

- **مراحل التطبيق العملي للبيع بالتقسيط:**

1- يوكل البنك عميله للتفاوض مع المورد حول شروط شراء السلع من طرفه، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة وأخيرا استلام السلع. وتبعا لما سبق ذكره، يتدخل العميل بصفته وكيلا عاديا. وفي هذه المرحلة من العملية يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع. وعليه، يتحمل كل المصاريف والتكاليف غير المحددة في عقد البيع بالتقسيط.

2- يقوم العميل(الزبون) بالتوجه للبنك لطلب تمويل لشراء سيارة خاصة مرفقا بالوثائق اللازمة.

3- يقوم البنك بدراسة طلب العميل بحيث يقوم البنك بدراسة الملف إن توفرت فيه الشروط اللازمة وتحديد ثمن التمويل.

4- تقوم اللجنة المخصصة (مستشار الزبائن ومدير الوكالة) بقبول أو رفض طلب العميل. الملحق: 2، 3، 4، 5، 6.

5- بعد قبول الطلب يقوم البنك بتحرير رخصة التمويل الاستهلاكي للعميل والتي تحتوي على الشروط والضمانات. الملحق: 7، 8.

6- يقوم البنك بتحرير وثيقة " تبليغ قرار البيع بالتقسيط" مع تحديد الشروط والضمانات اللازمة المنصوص عليها في رخصة التمويل. الملحق:9.

7- إن وافق العميل على كل الشروط والضمانات يحرر البنك اتفاقية تمويل للأفراد (بيع بالتقسيط) والتي تحتوي الشروط العامة والخاصة التي يوقع عليها كل من العميل والبنك. الملحق 10، 11، 12.

8- يتم ابرام عقد العميل والبنك "عقد بيع بالتقسيط"، الملحق: 13.

9- يوقع العميل على وثيقة "سند لأمر" لفائدة البنك الذي يحدد فيه مبلغ التمويل الذي استفاد منه العميل الملحق: 14.

10- بعد استيفاء كل الشروط يصدر البنك وثيقة " أمر بالتسليم" لاستلام العميل سيارته، الملحق 15.

11- يتوجه العميل بالوثائق اللازمة طلب تسجيل الرهن على السيارة لصالح البنك لقيام البلدية بإصدار البطاقة الرمادية للسيارة المرهونة لصالح البنك باسم العميل. الملحق: 16، 17.

1- تتطلب عملية تمويل السيارات الوثائق التالية: [1]

- ملف تمويل السيارات
- استمارة طلب بيع بالتقسيط
- تعهد كتابي للاقتطاع من الراتب
- تصريح لاستشارة صاحب العمل
- تصريح لاستشارة مركز المخاطر على مستوى بنك الجزائر
- تعهد كتابي للتحويل دائم
- تعهد كتابي لتوطين الأجر لدى مصرف السلام الجزائر

ويتكون ملف تمويل السيارات مما يلي:

الوثائق المطلوبة من المتعامل:

- ✓ نسخة من وثيقة هوية رسمية قيد الصلاحية تحمل رقم التعريف الوطني (بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر بيومتريين).
- ✓ شهادة الميلاد.
- ✓ شهادة إقامة قيد الصلاحية، لا تتعدى 3 أشهر.
- ✓ شهادة عائلية للمتزوجين.
- ✓ كشف حساب للأشهر الثلاث 3 الأخيرة.
- ✓ مستندات تثبت مداخيل أخرى اضافية من غير النشاط المهني في حال وجدت.
- ✓ تعهد كتابي لتوطين الأجر لدى مصرف السلام الجزائر، ممضي من طرف المتعامل ومصادق عليه من الجهة المستخدمة.
- ✓ (الإمضاء والختم)، حسب الحالة.

[1] موقع بنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com

للأجراء إضافة:

- ✓ شهادة عمل لا يزيد تاريخها عن شهر تثبت أن عقد العمل غير محدود المدة وأن العامل مرسم في منصبه.
- ✓ كشف الراتب للأشهر الثلاثة 3 الأخيرة.
- ✓ الكشف السنوي للأجور.

للمهنيين إضافة:

- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف مصلحة السجل التجاري.
- ✓ نسخة من القانون الأساسي للشركات المعنوية.
- ✓ نسخة من الاعتماد لممارسي الأنشطة المهنية الخاضعة للاعتماد.
- ✓ الشهادة الضريبية والشبه الضريبية لا يزيد تاريخها عن ثلاثة 3 أشهر.
- ✓ نسخة من البطاقة الضريبية.
- ✓ نسخة من التصريح السنوي للمداخيل.
- ✓ شهادات حديثة للوفاء بالمساهمات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

للمتقاعدين إضافة:

- ✓ تبليغ تخصيص منحة التقاعد أو شهادة كشف الأجر من الصندوق الوطني للتقاعد.

2- الشروط الأهلية لتمويل السيارات:

- السن ما بين 19 و70 سنة (تاريخ آخر قسط).
- يجب أن يكون الفرد موظفا صاحب مهنة حرة، تاجرا أو صاحب إيراد ثابت.
- يجب أن يكون للفرد مداخيل ثابتة ومنتظمة (40000 دج وأكثر).
- مرسم واقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر.
- مستحقات شهرية لا تتعدى عن 30% من المداخيل الشهرية.
- هامش ضمان الجدية يبتدئ من 20% من قيمة السيارة.

3- يجب أن يكون لدى الزبون حساب جاري لدى بنك السلام أو يفتح حساب لدى البنك في حالة عدم وجوده:

الوثائق المطلوبة لفتح الحساب:

- شهادة الميلاد.
- صورة شمسية.
- شهادة الإقامة قيد الصلاحية (لا تتعدى ثلاث أشهر).
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية قيد الصلاحية.
- استمارة فتح حساب بنكي تمنح من طرف البنك.
- مبلغ رمزي لفتح الحساب البنكي بالدينار الجزائري أو بالعملة الصعبة.

لفتح حساب في بنك السلام يجب توفر الشروط الأهلية التالية:

- السن18 سنة فما فوق.
- أن يكون للعميل دخل شهري ثابت ومصرح به.

ثانيا: دراسة الملف.

تتم دراسة ملف تمويل السيارات وفق المستويات التالية:

✓ **على مستوى الوكالة:**

- فور وصول ملف طلب تمويل السيارة على مستوى الوكالة واستنادا إلى المعلومات

تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة لمردودية المشروع في أجل أقصاه شهر.

- التأكد من صحة الوثائق المقدمة في الملف.
- تقوم الوكالة بتقديم آراء واقتراحات للزبون عن النقائص إن وجدت.

✓ **على مستوى المديرية العامة للتمويل الاستهلاكي:**

وهنا يوجه ملف التمويل الاستهلاكي الى المديرية الفرعية للتمويل، وتقوم المديرية بإعطاء رأيها وارساله الى مستوى اعلى منها.

✓ **على مستوى لجنة التمويل:**

تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا الى ما جاءها من مستويات سابقة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك، يرأسها المدير العام للبنك.

المطلب الثاني: الشروط العامة لعقد تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط.

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري المتوقع بين البنك والمتعامل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وبناءا على طلب التمويل المقدم من قبل المتعامل الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وبما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية القانونية للتعاقد، فقد اتفقا على التالي: [1]

المادة الأولى: الموضوع

تتمثل هذه الاتفاقية الإطار التعاقدي العام للتمويلات المباشرة والالتزامات بالتواقيع الممنوحة من المصرف الى التعامل، وفق السقف المالي والشروط والآجال المتفق عليها بين الطرفين والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

المادة الثانية: تعهدات المتعامل

– يتعهد المتعامل استغلال التمويل في حدود الموضوع الممنوح لغايته وتوطين رقم اعماله ونشاطه التجاري بحسابه.

– يتعهد المتعامل بتسديد التزاماته في آجال استحقاقها.

– يتعهد المتعامل بإسقاط كل حق له في الاعتراض على المصرف لتحصيله لديونه ومستحقاته بالوسائل القانونية المشروعة والسارية المفعول.

وعليه:

– يرخص المعامل للمصرف عند حلول أجل الاستحقاق، أن يخصم المبالغ المستحقة،

[1] الملحق رقم 10، 11، 12.

مما يكون له من حسابات مفتوحة باسمه لدى المصرف، سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية، سواء كان فتح الحساب قبل العملية أو بعدها ويفوض في صرف العملة الأجنبية بسعر يوم الخصم، كما يحق للمصرف دمج هذه الحسابات وتوحيدها في حساب واحد، وإجراء المقاصة بين الأرصدة الدائنة والمدينة مهما كانت طبيعة الرصيد.

– يقوض المتعامل المصرف بأن يقيد في الحساب جميع المبالغ المودعة في حسابات

الودائع أو المرهونة أو المقدمة كتأمينات نقدية مقابل التمويلات الممنوحة، دون حاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من المتعامل. كما يحق للمصرف في أن يرفض السحب من المبالغ المذكورة إلى حين سداد المبالغ المستحقة.

– تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم المتعامل أو التي يمكن أن تفتح في المستقبل،

لدى المصرف ضامنة بعضها البعض، بحيث يحق للمصرف الامتناع عن تسليم التعامل الرصيد الدائن لأي حساب منها حتى سداد الرصيد المدين للحساب موضوع التمويل أو لأي حساب مدين آخر، ويجور للمصرف خصم الرصيد الدائن في أي حساب سدادا للرصيد المدين، كما يحق للمصرف دمج أو توحيد جميع أو أي من حسابات المتعامل المفتوحة في حساب واحد و/أو إجراء المقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة.

– يسمح المتعامل للمصرف أن يحل محله في تحصيل كل الشيكات والأوراق التجارية الأخرى المسلمة للمصرف لغاية التحميل، إلا أن المتعامل يظل مدينا بالثمن ومسؤولا أمام المصرف إلى غاية التسديد الكلي والفعلي للدين.

– كما يتعهد المتعامل في استعماله للتمويلات الممنوحة بالحفاظ على البيئة وفقا للتنظيمات السارية المفعول، والمعايير الدولية في هذا الشأن، واتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من كمية الاستهلاك البيئي، والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واحترام معايير العمل الدولية وصحة وسلامة العاملين لديه ولفقها.

المادة الثالثة: سقوط الآجال وفسخ العقدة.

يسقط حق المتعامل في أجل السداد وتصبح جميع أقساط التمويلات الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية حالة ومستحقة الأداء فورا وبدون أي إجراء مسبق في الحالات التالية:

- عدم احترام المتعامل أحد بنود هذه الاتفاقية.

- عدم تسديد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع لأي سبب من الأسباب في الأجال المتفق عليها.

- عدم صحة تصريحات المتعامل.

- تحويل التمويل الأغراض أخرى مخالفة لموضوع التمويل.

- تعرض المال المرهون للتلف أو التدهور الخطير بسبب إهمال المتعامل.

- توقيف النشاط، افلاس، تسوية قضائية، توقف عن الدفع، أو أية حالة مماثلة أخرى.

- كل تغيير متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمتعامل يمكن أن يؤثر سلبا على تسديد التمويل بما في ذلك توقيع أي حجز بنكي أو قضائي أو معارضة على الحساب أو أي إجراء قانوني أخر قد يؤثر على السير العادي للحساب.

- البيع الودي أو القضائي للمال المرهون.

- تسجيل أي عارض حساب مثبت قانونا يؤثر على تنفيذ الاتفاقية الحالية.

وبالنسبة لعقود المشاركة يفسخ العقد للحالات السابقة بما يتفق مع أحكام المشاركة.

المادة الرابعة: الضمانات

يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و/أو المالية و/أو الشخصية التي يطلبها المصرف والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

تعلق الضمانات المشترطة ضمن عقود المشاركات بحالات التعدي والتقصير ومخالفة شروط العقد.

المادة الخامسة: المصاريف والحقوق

اتفق الطرفان أن تكون مصاريف هذه الاتفاقية وكل ملحق ومصاريف تسجيل العقود والرهون وحقوق وأتعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد، وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها المصرف لتحصيل المبالغ المستحقة الخاصة بهذه الاتفاقية أو المترتبة عنها مستقبلا على عاتق المتعامل، الذي يوافق على ذلك صراحة، وذلك بأن يدفعها مباشرة أو خصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدي المصرف دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

المادة السادسة: الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

ويبقى هذا العنوان هو المعتبر بالنسبة للمتعامل، ما لم يشعر المصرف بتغييره بموجب كتاب رسمي بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول يبين فيه عنوانه الجديد، وإلا تكون جميع التبليغات القضائية وشبه القضائية، وكل ما يصدر عن المصرف إلى المتعامل مقبولة عليه في عنوانه المذكور أعلاه.

المادة السابعة: حل المنازعات اتفق الطرفان

اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال على محكمة بئر مراد رايس.

المادة الثامنة: نسخ العقد

حررت هذه الاتفاقية في أربع نسخ أصلية باللغة العربية، وقد تسلم كل طرف نسخة منها بعد استيفاء إجراءات التسجيل.

ويصرح المتعامل أنه قرأ هذه الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وأنه فهمها واستوعبها استيعابا تاما، وأنه وافق على كل محتواها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا لا رجوع عنها.

المطلب الثالث: الشروط الخاصة لعقد التمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط

تتضمن الشروط الخاصة لتمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط الى ما يلي:

أولا: خصوصيات التمويل

حيث يمكن أخذ مثال بيع بالتقسيط سيارة من نوع RENAULT SANDERO STEPWAY 1.6 ESSENCE

- ثمن شراء السلعة:000 1700 دج
- هامش الربح: % 11.46
- ثمن بيع السلعة:2654500 دج
- هامش ضمان الجدية: 199400 دج
- الثمن المقسط:689000 دج
- مبلغ السداد الشهري: 16635،52 دج
- مدة التسديد: 60 شهر

ثانيا: الشروط والضمانات الأخرى

الشروط:

- إمضاء سند لأمر
- توقيع اتفاقية التمويل
- إمضاء عقد بيع بالتقسيط
- شهادة وفرة
- طلب الرهن لصالح البنك
- الوكالة مسؤولة عن تحويل الشيك
- الفاتورة النهائية باسم البنك
- تقرير تسليم المركبة

- شهادة ضمان
- بطاقة تداول مؤقتة عليها تعهد الذكر لصالح البنك

الضمانات:

- هامش ضمان الجدية
- توقيع سند لأمر
- طلب اكتتاب بطاقة تسجيل السيارات باسم العميل مرهونة لصالح البنك

الشروط والضمانات منصوص عليها في اتفاقية ورخصة التمويل (الملحق رقم7، 8، 9)

المطلب الرابع: مزايا وعيوب (معوقات) تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط

تندرج تحت صيغة البيع بالتقسيط عدة مزايا وعيوب تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- مزايا التمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط:

- صيغة التمويل "البيع بالتقسيط" معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف.

- إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من (الزوج، الزوجة).

- تقسيط سداد يمتد من 12 إلى 60 شهرا.

- إمكانية الحصول على السيارة التي يختارها العميل من مخزون البنك وإن لم تكن متوفرة لدى البنك يقوم البنك بشرائها وتوفيرها للعميل.

- هذه الصيغة تمنح للأفراد المتخوفين من الوقوع في المعاملات الربوية الحصول على تمويلات بعيدة عن المعاملات الربوية وتتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- يشترط في عقد تمويل السيارات بالتقسيط ببنك السلام أن تكون السيارة منتجة أو مركبة محليا، وهذا ما يساهم في تصريف الإنتاج الوطني وتخفيض نسبة البطالة.

ب- عيوب ومعوقات تمويل السيارات بصيغة المرابحة:

- عقد شرعي صحيح لكنه يخلق المديونية.

- يؤثر سلبا على مستوى الاقتصاد الكلي.
- المرابحة تزيد في المديونية الاجتماعية.
- تأثر على الميزانية الفردية للعائلات وهذا يتجلى خلال غرامات التأخير.
- محدودية الاختيار.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة بنك السلام الجزائري والتي من خلالها تبين لنا أن هذا البنك يقوم في تعاملاته مع زبائنه على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومن بين هذه التعاملات نجد: المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإيجار، البيع بالتقسيط، الاستصناع، السلم.

فقمنا بدراسة حالة تمويل السيارات بصيغة البيع بالتقسيط باعتبارها اقل مخاطرة وأكثر ضمان عند تسديد المستحقات، ودراسة ملف التمويل الاستهلاكي وتحديد الشروط والضمانات الخاصة به والمعايير المتعلقة بالتمويل الاستهلاكي الممنوح في بنك السلام الجزائر.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، تبين أن البنوك الإسلامية هي البنوك التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها البنكية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والأهداف التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى، ليس من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة ما يعرف بظاهرة البنوك الإسلامية وانتشارها والتي تعتبر من أهم التطبيقات العملية لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، فهي تمثل الركيزة الأساسية للنشاط المالي البنكي في المجتمع المسلم، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الأفراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة وفقا لصيغ متنوعة تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي، حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل أحد أهم النشاطات التي تقوم بها.

كما تناولنا في هذه الدراسة مفهوم القروض الاستهلاكية وأساليبها وفق المنظور الإسلامي، وذلك من خلال عرض المفهوم ودليل المشروعية والصيغ المطبقة من طرف البنوك الإسلامية.

كما تناولنا في موضوعنا هذا دراسة حالة حول بنك السلام الجزائري والتي من خلالها تبين أن هذا البنك يقوم في تعاملاته مع زبائنه على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ومنح تمويلات وقروض استهلاكية لزبائنها وعملائها وفق شروط وضمانات تضمن استرداد أموالها من العملاء وعائد لتمويل نشاطاتها المالية المختلفة.

❖ **اختبار الفرضيات:**

- يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة وتم إثبات صحتها فيما تم عرضه في الفصل الأول، لأن البنوك الإسلامية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا عكس البنوك التقليدية وهذا ما يتماشى مع العقيدة الإسلامية.
- الفرضية الثانية هي الأخرى تم إثبات صحتها بحيث القروض الاستهلاكية هي عبارة عن منتج تقدمه البنوك الإسلامية بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد.
- الفرضية الثالثة أيضا تم إثبات صحتها في الفصل التطبيقي من الدراسة، حيث تم التأكد من أن البنوك الإسلامية تطبق مجموعة من صيغ التمويل المتنوعة، تلتزم في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وتم إثبات ذلك من خلال دراسة حالة بنك السلام الجزائر، واتضح أنه يمارس هذه الصيغ ملتزما في ذلك بإحكام الشريعة الإسلامية.

❖ **نتائج الدراسة:**

تتمثل أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

- تحكم المعاملات البنكية والمالية في الإسلام مبادئ وأحكام يجب مراعاتها عند تطبيق هذه المعاملات.
- صيغ التمويل الإسلامي متنوعة ومتعددة وتتميز بالمرونة العالية التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية.
- بتك السلام الجزائري يعتبر أحد هذه البنوك التي انتشرت في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، فهو يمارس مختلف الأنشطة البنكية، وعلى رأسها النشاط التمويلي، وذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

❖ **اقتراحات الدراسة:**

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقترح ما يلي:

- زيادة دور البنوك الإسلامية في مجال التجارة الخارجية لدول العالم الإسلامي في مجال التصدير والاستيراد.

- التعاون بين البنوك الإسلامية لأجل إنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة على نطاق الدول الإسلامية لما لذلك من أثر في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، ولما يحققه من مواجهة للشركات الدولية الغربية متعددة الجنسية التي تغزو العالم الإسلامي في وقتنا الحاضر لأجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بصفة خاصة، بصرف النظر عن مصالح العالم الإسلامي.
- محاولة وضع لجنة رقابية عن القروض الاستهلاكية بغية تفادي الافراط في منح هذه القروض.

❖ **أفاق الدراسة:**

في ضوء الدراسة التي تناولنها تبين لنا أن لها جوانب عديدة فهي بحاجة إلى مزيد من الدراسة والإثراء يمكن أن تكون كانطلاقة لبحوث أخرى نذكر منها:

- دور البنوك الإسلامية في توسيع مجال منح القروض الاستهلاكية لمعرفة حدود مجال توسعها.
- أثر القروض الاستهلاكية على القدرة الشرائية للأفراد في ظل تشجيع الصناعة الوطنية.
- مخاطر التمويل الاستهلاكي وعلاقتها بمعيار كفاءة رأس المال للبنوك الإسلامية.

وأخيرا نتمنى أن نكون قد أجبنا ولو بنسبة قليلة على الإشكالية المطروحة في المقدمة ونأمل أننا قد بينا بعض الملامح والمعلومات حول هذا الموضوع، وهذا في حدود المعطيات المتوفرة.

قائمة

المصادر والمراجع

I- المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد عبد العزيز النجار، 100 سؤال وجواب حول البنوك الاسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 2008.
2. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
3. جمال لعمارة، المصارف الاسلامية، دار النبأ، بسكرة، 1996.
4. حسام الدين عفانى، " مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية "، مؤتمر المصارف الاسلامية في فلسطين: واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والاعلام الاسلامي، فلسطين، 14 جوان 2010.
5. حسن سري، الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، 1999. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، 2000.
6. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة، الإسكندرية، 2000.
7. رفيق المصري، الجامع في أصول الربا، دار القلم، دمشق، 1991.
8. رمضان حافظ عبد الرحمان، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005.
9. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الاسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10. صالح حميد العلي، المصارف المالية والمعاملات المصرفية، اليمامة، بيروت، 2005.
11. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2007.

12. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

13. عبد الحق الشكبرى، التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، كتاب الأمة، قطر، 1988.

14. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، فلاح حسن عدادي الحسين، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

15. عبد الوهاب أبو سليمان، البطاقات البنكية، دار القلم، دمشق، 1998.

16. عدنان تايه النعيمي، ادارة الائتمان منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.

17. عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،2001.

18. غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله، وفائق نصار، إدارة المصارف، دار الصفاء، عمان، 1993.

19. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004.

20. فارس المسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007.

21. فائز اللبان، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار الين، الجزائر، 1999.

22. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996.

23. محسن أحمد الخضيري، البنوك الاسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

24. محمد أحمد الخضيري، البنوك الاسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1995.

25. محمد الزحيلي، المصارف الاسلامية، دار المكتبي، دمشق، 1997.

26.محمد السويلم، ادارة المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الأشعار، القاهرة، بدون سنة نشر.

27.محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

28.محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001.

29.محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.

30.محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

31.محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.

32.محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة مخاطرة الائتمانية، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2002.

33.محمد عبد الله إبراهيم الشيباني، بنوك تجارية بدون ربا، دار عالم للكتاب، المملكة العربية السعودية، 2002.

34.محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، الطبعة ط1، 2008.

35.محمد محمود المكاوي، الاحتياط لا ضد مخاطر التمويل المصرفي، أمام بوابة الجامعة المنصورة برج اية، 2010.

36.محمد نجيب غزالي، عبد العزيز دياب، يحي محبوب، تمويل المستهلكين، دراسة اقتصادية فقهية، ادارة البحث العلمي المدعم، رقم 611-421 جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

37.محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2003.

38.مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

39. نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.

40. نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الاسلامية: الأسس النظرية واشكاليات التطبيق، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

41. وهبة الزحيلي، أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية، دار المتكتبي، دمشق، بدون سنة نشر.

42. وليد هوميل عوجان، " أداء المؤسسات المالية الاسلامية في عصر العولمة "، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة 2004.

ثانيا: الاطروحات والرسائل الجامعية

43. حسيبة شتحونة، أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، شعبة بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014-2015.

44. خالد عطشان، عزارة الضقيري، المسؤولية المدنية للبنك عن عملية القروض الاستهلاكية اتجاه العميل المقترض، دراسة في القانون الفرنسي والكويتي، جامعة الكويت، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، العدد التاسع والأربعون ،2010.

45. سماح مرابط، القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي بنكي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي 2018/2017.

46. عطا الله ياسين، أثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

47. المادة 2، الفقرة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 14 – 144 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 م. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 24.

48.محمد البلتاجي، " نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار الاسلامية "، ندوة دولية حول نحو ترشيد مسيرة البنوك الاسلامية، دبي، 3-5 سبتمبر 2005.

ثالثا: المجلات

49.محمد تقي العثماني، أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية، مجلة مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة رقم 219، الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

50.محمد عثمان شبير، التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية في الفقه الاسلامي، مجلة مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة رقم 19، الشارقة، 2007.

51.محمد عمر شابرا، النظام النقدي المصرفي في الاقتصاد الاسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي، المجلد 1، العدد 2، 1984.

52.محمد نجيب غزالي خياط، دالة التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة، دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، مجلد 20، العدد 1، 2006.

رابعا: المقابلات

53.مقابلة مع مندوب متعدد المهام، خلية التجزئة المصرفية السيدة أمينة سليج يوم 17-05-2022 على الساعة10:15.

54.مقابلة مع مندوب متعدد المهام، خلية التجزئة المصرفية السيد فاروق محمد الصغير يوم 16-05-2022 على الساعة10:00.

خامسا: المواقع الالكترونية:

55.موقع مصرف السلام الجزائر:
https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

56.موقع بنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com

II- المراجع باللغة الأجنبية:

57. Fbf,lescles de la banque, le crédit a la consommation, mini-guide N13,septembre.

58. Imane KARICH, le système finacier islamique : de la relegion à la banque,larcier,bruxelles,2002,p ;80.

الملاحق

الملحق رقم 01

الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام الجزائر 2022

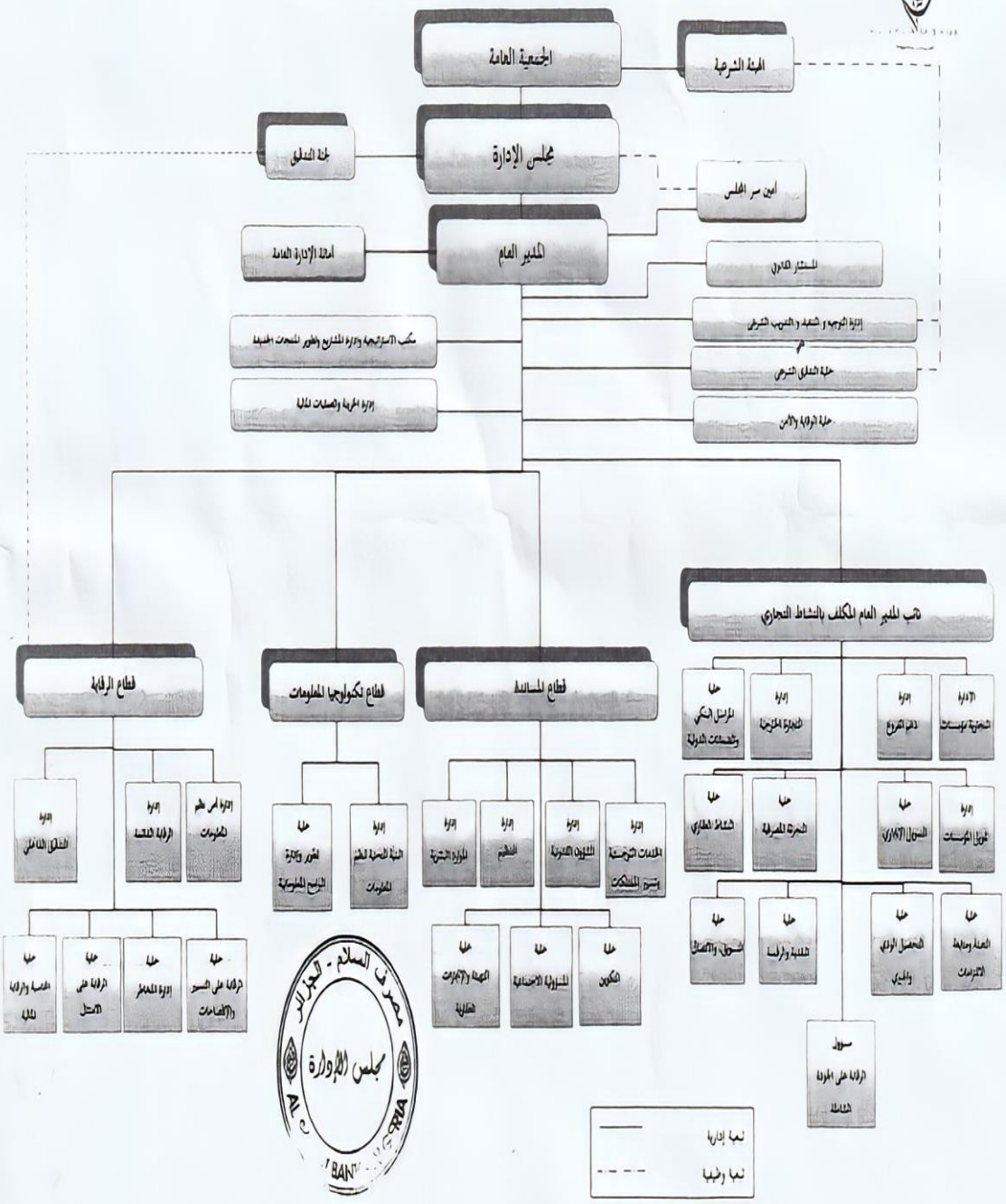

مصرف السلام
ALSALAM BANK

دراســة طلب تمويل الأفراد
بيع بالتقسيط
رقم 2019/13399

اسم المتعامل	السيد(ة).....
موضوع الطلب	يطلب المتعامل السيد(ة) ..... تمويلا استهلاكيا (بيع بالتقسيط) بقيمة 689 000 دج بغرض اقتناء سيارة سياحية خاصة من نوع مصنوعة في الجزائر.

الفرع			
رقم الحساب	3223123	تاريخ تقديم الطلب	2019/11/24
اسم المشتري	.....	تاريخ فتح الحساب	2019/11/20
عنوان المشتري	.....	تاريخ و مكان الازدياد	.....
عدد الأشخاص المتكفل بهم	Neant		
المهنة / النشاط المزاول المشتري	.....	المستخدم	.....
عنوان المستخدم المشتري	.....		
الراتب /الدخل المصرح به المشتري	61900.0	مداخيل أخرى	Non
التوطين البنكي الحالي المشتري	Banque publique - Algérie Poste "CCP"	رقم الحساب	3223123
رقم الهاتف المشتري	0672697032	البريد الإلكتروني	
مركزية المخاطر المشتري	. Le résultat de la recherche sur Crem Ba est positif la cliente a des engagements chez le confrère Montant en cours : 665 625 DZD	مركزية دفاتر الشيكات الممنوعة المشتري	Néant
اسم الشريك في الشراء		تاريخ ومكان الازدياد الشريك في الشراء	
عنوان الشريك في الشراء			
عدد الأشخاص المتكفل بهم			

مصرف السلام
AL SALAM BANK

دراســة طلب تمويل الأفراد
بيع بالتقسيط
رقم 2019/13399

اسم المتعامل	السيد(ة).....

المهنة / النشاط المزاول الشريك في الشراء		المستخدم	
الراتب /الدخل المصرح به الشريك في الشراء	0.0	مداخيل أخرى	
التوطين البنكي الحالي الشريك في الشراء		رقم الحساب	
رقم الهاتف الشريك في الشراء		البريد الإلكتروني الشريك في الشراء	
مركزية المخاطر الشريك في الشراء		مركزية دفاتر الشيكات الممنوعة الشريك في الشراء	
معلومات التمويل			
مواصفات موضوع التمويل	يتمثل موضوع الطلب في سيارة سياحية من نوع RENAULT و بالمواصفات التالية: RENAULT SANDERO STEPWAY 1.6 ESSENCE		
اسم المورد	RENAULT		
تكلفة إقتناء	1 700 000	نسبة التمويل المطلوب	90.0
مدة السداد المطلوبة	60 أشهر	مبلغ التمويل المطلوب	689 000

قرار لجنة التسهيلات المصغرة

بالنظر الى :

طبيعة مداخيل المتعامل ..... والمتمثلة في راتب ثابت ومنتظم ومباشرة من:

61900.0

طبيعة عمل المتعامل بصفة دائمة

نتيجة النقاط المحصل عليها 75 و التي تفوق 70 نقطة.

قدرة الاستدانة للمتعامل والتي تقدر 16 650 دج ومقارنتها بنتائج محاكة التمويل.

قدرة الاستدانة	16 650 دج
مبلغ السداد الشهري (المحاكة) على 60 شهر	16 635,52 دج

والتزكية التي حظي بها من طرف الفرع.

نوصي بالموافقة على منح المتعامل تمويلا استهلاكيا بغرض اقتناء سيارة من نوع . مصنوع في الجزائر و ذات الخصائص التالية

RENAULT SANDERO STEPWAY 1.6 ESSENCE

مصرف السلام
AL SALAM BANK

دراســة طلب تمويل الأفراد
بيع بالتقسيط
رقم 2019/13399

اسم المتعامل	السيد(ة).....

مواصفات التمويل:

صيغة التمويل	المبلغ (دج)	هامش الربحية	طريقة السداد	مدة سداد
TAYSIR 11,46%	689 000	% 11.46	شهرية	60 أشهر

بالشروط التالية:

الشروط المسبقة لتسليم الشيك\تحويل الاول%10 من ثمن السيارة

-Hamich dhaman el djidia
- Signature de la convention de financement.
- Signature d'un billet à ordre
- Signature du contrat de vente par facilité
- Attestation de disponibilité.
- Etablissement de la demande de mise en gage en faveur de la banque
- L'agence est responsable sur la remise du chèque au concessionnaire en contre partie d'un bon de commande reprenant la date de livraison
- Facture définitive au nom de la banque
- Procès verbale de remise du véhicule
- Attestation de garantie
- Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque

الشروط المسبقة للتمويل "تسليم الشيك \تحويل" 90%

1. امضاء سند لا مر
2. امضاء عقد البيع بالتقسيط
3. شهادة وفرة
4. طلب الرهن لصالح البنك " + طلب اكتتاب بطاقة تسجيل السيارات باسم العميل مرهونة لصالح بنك السلام

2022 /5/15

دراســة طلب تمويل الأفراد

بيع بالتقسيط

رقم 2019/13399

اسم المتعامل	السيد(ة).....

تسليم الشيك للموزع/المنتج

الوكالة مسؤولة على تسليم الشيك و يكون بمقابل طلبية الشراء bon de commande الصادر من RENAULT يحوي تاريخ تسليم السيارة

شروط تستوفى لاحقا

- الفاتورة النهائية باسم بنك السلام لحساب الزبون
- محضر تسليم السيارة لبنك السلام
- شهادة الضمان
- بطاقة تسجيل السيارات المؤقتة بعبارة الرهن لصالح البنك
- البطاقة الرمادية بعبارة الرهن لصالح البنك على مدة التمويل

و الضمانات التالية:

التعيين	المبلغ	مدة الصلاحية
- Hamich dhaman el djidia - Signature d'un billet à ordre - Carte grise portant la mention gage au profit de la banque -Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque -Assurance tous risque avec avenant de subrogation au nom de la banque.		60 أشهر

دراســة طلب تمويل الأفراد

بيع بالتقسـيط

رقم 2019/13399

اسم المتعامل	السيد(ة).....

الوظيفة	**مستشار الزبائن**
التوقيع	
رئيس لجنة التسهيلات	**مدير الوكالة** .....
التوقيع	

2022 /5/15

رخصة تمويل استهلاكي

(بيع بالتقسيط)

رقم :	2019/13399-35735	التاريخ :	15-5-2022	الفرع :	Batna
اسم المتعامل :	.....			رقم الحساب:	3223123
اسم الشريك :					
مستوى القرار:	لجنة تسهيلات الفرع			التاريخ :	2021/08/01

وصف التمويل			
المبلغ بالأرقام :	689 000 دج		
المبلغ بالأحرف :	six cent soixante mille cinq cent s Dinars		
الدفعة الأولى:	1 994 000 دج		
طريقة الاستعمال :	كاملة ☒ جزئية ☐	التاريخ الأقصى للاستعمال:	6 Mois
صيغة التمويل:	TAYSIR 11,46%		

موضوع التمويل					
تعيين	المورد	العدد	السعر الإجمالي	هامش الربح	المدة (أشهر)
	RENAULT		2654500.0دج	11.46%	60

الضمانات و الشروط			
رقم	طبيعة الضمانات	القيمة	تاريخ الصلاحية
01	- Hamich dhaman el djidia - Signature d'un billet à ordre - Carte grise portant la mention gage au profit de la banque -Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque -Assurance tous risque avec avenant de subrogation au nom de la banque.		

ملاحظات و شروط الاستعمال	توقيع مدير ادارة التمويلات

بتاريخ : 2022 /5/15

عقد بيع بالتقسيط KHODJA NAZIHA

رخصة تمويل استهلاكي

(بيع بالتقسيط)

	-Hamich dhaman el djidia - Signature de la convention de financement. - Signature d'un billet à ordre - Signature du contrat de vente par facilité - Attestation de disponibilité. - Etablissement de la demande de mise en gage en faveur de la banque - L'agence est responsable sur la remise du chèque au concessionnaire en contre partie d'un bon de commande reprenant la date de livraison - Facture définitive au nom de la banque - Procès verbale de remise du véhicule - Attestation de garantie - Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque

ALSALAM BANK

فرع: Batna

Batna,في: 2022 /5/15

المرجع: / 2019/13399/

إلى السيد(ة): ..... المحترم

السّلام عليكم ورحمة الله؛

الموضوع: تبليغ قرار البيع بالتقسيط

يسرّ مصرف السلام الجزائر أن يعلمكم بموافقته على طلبكم الاستفادة من بيع بالتقسيط لسيارة من نوع RENAULT SANDERO RENAULT STEPWAY 1.6 ESSENCE
طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبكم،

والمقدر ثمنها بـ

دج **1 700 000**

شهرا. **60**وعلى أن يتم السداد في مدة

الشروط:

- هامش ضمان جدية يقدر بـ **59 %** من ثمن الشراء.
- هامش ربح يقدر بـ **11.46 %**.
- اكتتاب سند لأمر بإجمالي ثمن البيع.
- رهن السيارة لفائدة المصرف.

كما نعلمكم بأن الموافقة أعلاه صالحة لمدة خمسة عشر (15) يوما من تاريخ استلام خطابنا هذا، وأنه لا يتم الشراء والبيع إلا عند استيفاء جميع الشروط كاملة.

هذا؛ وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

التوقيع

اتفاقيـة تـمويـل للأفراد

(بيع بالتقسيط)

الشروط العامة و الخاصة

تمهيد:

- بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين المصرف والمتعامل عند فتح الحساب، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
- بالإشارة إلى طلب التمويل المقدم من قبل المتعامل، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

بما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية القانونية للتعاقد، فقد اتفقا على الآتي:

المادة الأولى: الموضوع

تمثّل هذه الاتفاقية الإطار التعاقدي العام للتمويلات المباشرة والالتزامات بالتوقيع الممنوحة من المصرف إلى المتعامل، وفق السقف المالي والشروط والآجال المتفق عليها بين الطرفين والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

المادة الثانية: تـعهدات المتعامل

- يتعهد المتعامل استغلال التمويل في حدود الموضوع الممنوح لغايته وتوطين رقم أعماله ونشاطه التجاري بحسابه.
- يتعهد المتعامل بتسديد التزاماته في آجال استحقاقها.
- يتعهد المتعامل بإسقاط كل حق له في الاعتراض على المصرف لتحصيله لديونه ومستحقاته بالوسائل القانونية المشروعة والسارية المفعول.

وعليه:

- يرخص المتعامل للمصرف عند حلول أجل الاستحقاق، أن يخصم المبالغ المستحقة، مما يكون له من حسابات مفتوحة باسمه لدى المصرف، سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية، سواء كان فتح الحساب قبل العملية أو بعدها وبفوّضه في صرف العملة الأجنبية بسعر يوم الخصم، كما يحق للمصرف دمج هذه الحسابات وتوحيدها في حساب واحد، وإجراء المقاصة بين الأرصدة الدائنة والمدينة مهما كانت طبيعة الرصيد.
- يفوض المتعامل المصرف بأن يقيّد في الحساب جميع المبالغ المودعة في حسابات الودائع/ أو المرهونة أو المقدمة كتأمينات نقدية مقابل التمويلات الممنوحة، دون حاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من المتعامل. كما يحق للمصرف في أن يرفض السحب من المبالغ المذكورة إلى حين سداد المبالغ المستحقة.
- تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم المتعامل أو التي يمكن أن تفتح في المستقبل، لدى المصرف ضامنة بعضها البعض، بحيث يحق للمصرف الامتناع عن تسليم المتعامل الرصيد الدائن لأي حساب منها حتى سداد الرصيد المدين للحساب موضوع التمويل أو لأي حساب مدين آخر، ويجوز للمصرف خصم الرصيد الدائن في أي حساب سداداً للرصيد المدين، كما يحق للمصرف دمج أو توحيد جميع أو أي من حسابات المتعامل المفتوحة في حساب واحد و/أو إجراء المقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة.
- يسمح المتعامل للمصرف أن يحل محله في تحصيل كل الشيكات والأوراق التجارية الأخرى المسلّمة للمصرف لغاية التحصيل، إلا أن المتعامل يظلّ مدينا بالثمن ومسؤولا أمام المصرف إلى غاية التسديد الكلي والفعلي للدين.
- كما يتعهد المتعامل في استعماله للتمويلات الممنوحة بالحفاظ على البيئة وفقا للتنظيمات السارية المفعول، والمعايير الدولية في هذا الشأن، واتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من كمية الاستهلاك البيئي، والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واحترام معايير العمل الدولية وصحة وسلامة العاملين لديه وفقها.

المادة الثالثة: سقوط الآجال وفسخ العقد:

يسقط حق المتعامل في أجل السداد وتصبح جميع أقساط التمويلات الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية حالّة ومستحقة الأداء فورا وبدون أي إجراء مسبق في الحالات التالية:

- عدم احترام المتعامل أحد بنود هذه الاتفاقية،
- عدم تسديد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع لأي سبب من الأسباب في الآجال المتفق عليها،
- عدم صحة تصريحات المتعامل،
- تحويل التمويل لأغراض أخرى مخالفة لموضوع التمويل،
- تعرّض المال المرهون للتلف أو التدهور الخطير بسبب إهمال المتعامل،
- توقيف النشاط، إفلاس، تسوية قضائية، توقف عن الدفع، أو أية حالة مماثلة أخرى،
- كل تغيير متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمتعامل يمكن أن يؤثر سلبا على تسديد التمويل بما في ذلك توقيع أي حجز بنكي أو قضائي أو معارضة على الحساب أو أي إجراء قانوني آخر قد يؤثر على السير العادي للحساب.
- البيع الودي أو القضائي للمال المرهون،
- تسجيل أي عارض حساب مثبت قانونا يؤثر على تنفيذ الاتفاقية الحالية.

وبالنسبة لعقود المشاركة يفسخ العقد للحالات السابقة بما يتفق مع أحكام المشاركة.

المادة الرابعة: الضمانات

يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و/أو المالية و/أو الشخصية التي يطلبها المصرف والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

تتعلق الضمانات المشترطة ضمن عقود المشاركات بحالات التعدي والتقصير ومخالفة شروط العقد.

المادة الخامسة: المصاريف والحقوق

اتفق الطرفان أن تكون مصاريف هذه الاتفاقية وكل ملحق ومصاريف تسجيل العقود والرهون وحقوق وأتعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد، وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها المصرف لتحصيل المبالغ المستحقة الخاصة بهذه الاتفاقية أو المترتبة عنها مستقبلا على عاتق المتعامل، الذي يوافق على ذلك صراحة، وذلك بأن يدفعها مباشرة أو يخصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى المصرف دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

المادة السادسة: الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

ويبقى هذا العنوان هو المعتبر بالنسبة للمتعامل، ما لم يشعر المصرف بتغييره بموجب كتاب رسمي بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول يبين فيه عنوانه الجديد، وإلا تكون جميع التبليغات القضائية وشبه القضائية، وكل ما يصدر عن المصرف إلى المتعامل مقبولة عليه في عنوانه المذكور أعلاه.

المادة السابعة: حل المنازعات

اتفق الطرفان، على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حلّه وديا يحال على محكمة بئرمرادرايس.

المادة الثامنة: نسخ العقد

حررت هذه الاتفاقية في أربع نسخ أصلية باللغة العربية، وقد تسلّم كل طرف نسخة منها بعد استيفاء إجراءات التسجيل.

ويصرح المتعامل أنه قرأ هذه الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وأنه فهمها واستوعبها استيعابا تاما، وأنه وافق على كل محتواها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا لا رجوع عنها.

حرر بتاريخ 2022 /5/15

مصرف السلام الجزائر

المتعامل

بين:

مصرف السلام الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 20.000.000.000 دج، الكائن مقره الاجتماعي بـ **233** شارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجّل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 بـ 0976530، والممثل من طرف مدير فرع ..... الكائن مقره .....

من جهة و يشار إليه فيما يلي " **المصرف** " **و:**

- السيد (ة) ..... المولود (ة) بـ: ..... بتاريخ 03-09-1974 الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية) رقم : 7299 الصادرة بتاريخ 2011/09/04 عن .....

و الساكن(ة) بـ: .....

- السيد (ة) المولود (ة) بـ: بتاريخ الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية) رقم : الصادرة بتاريخ عن

و الساكن(ة) بـ:

من جهة أخرى و يشار إليه(ما) فيما يلي فرديا أو جماعيا بـ: "**المتعامل** "

بالإشارة الى الشروط العامة للتمويل الذي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا.

قرر المصرف منح المتعامل تمويلا يخصص لاقتناء RENAULT SANDERO STEPWAY 1.6 ESSENCE بصيغة البيع بالتقسيط وفقا الشروط والكيفيات التالية:

1. **ثمن البيع :** حددت قيمة المبيع بـ 2 904 723 دج . (deux millions neuf cent quatre mille sept cent vingt-trois Dinars)
2. **الجزء الأول من الثمن:** يلتزم المتعامل بدفع جزء أول من الثمن كهامش لضمان الخدية و قدره 1 994 000 دج.
3. **أجال استحقاق:** يلتزم المتعامل بأداء ثمن المبيع إلى المصرف بموجب أقساط شهرية في مدة أقصاها 60 (أشهر) من تاريخ تنفيذ البيع كما يتبين من جدول الاستحقاق الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من عقد البيع، وتخصم مباشرة من حساب المتعامل الموطن لدى المصرف.
4. **الشروط والضمانات:** يمنح هذا التمويل وفق الشروط والضمانات الآتية:

- **الشروط :**

-Hamich dhaman el djidia
- Signature de la convention de financement.
- Signature d'un billet à ordre
- Signature du contrat de vente par facilité
- Attestation de disponibilité.
- Etablissement de la demande de mise en gage en faveur de la banque
- L'agence est responsable sur la remise du chèque au concessionnaire en contre partie d'un bon de commande reprenant la date de livraison
- Facture définitive au nom de la banque
- Procès verbale de remise du véhicule
- Attestation de garantie
- Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque

-Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque
-Assurance tous risque avec avenant de subrogation au nom de la banque.

5. **إجراءات تعبئة التمويل:** لا يمكن تفعيل وتعبئة التمويل إلا بعد اتمام اجراءات تحصيل الضمانات واستيفاء جميع الشروط المبينة أعلاه.
6. **مدة صلاحية الاتفاقية:** حددت مدة صلاحية هذه الاتفاقية بـ (01 أشهر) من تاريخ التوقيع عليها إلا في حالة الموافقة على تمديدها بنفس الشروط من قبل المصرف.

وبناء على ما تقدّم جرى توقيع هذه الاتفاقية في 15/5/ 2022

المصرف

المتعامل
(قرأته ووافقت عليه بخط اليد)

عقد بيع بالتقسيط (تمويل استهلاكي)

عقد رقم :

ملحق 24

أبرم هذا العقد بين كل من:

مصرف السلام الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 20.000.000.000 دج، الكائن مقره الاجتماعي ب 233 شارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 ب 0976530.

الممثل من طرف السيد ..... مدير وكالة .....

من جهة و يشار إليها فيما يلي بـ: " **المصرف**"

و:

- السيد (ة):.....

المولود (ة) بـ: ..... بتاريخ : ..... حامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية)

رقم : ..... الصادرة بتاريخ : ..... عن: .....

و الساكن(ة) بـ: .....

- السيد (ة): ..... المولود (ة) بـ: ..... بتاريخ ..... الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية)

رقم : ..... الصادرة بتاريخ: ..... عن .....

و الساكن(ة بـ: .....

من جهة أخرى و يشار إليه(ما) فيما يلي فرديا أو جماعيا بـ: "**المتعامل** "

تمهيد:

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين المصرف والمتعامل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

وبالإشارة إلى اتفاقية التمويل الموقعة بين الطرفين والتي تعد جزء لا يتجزأ من هذا العقد .

حيث إن العميل قد قدم طلبا للمصرف من أجل شراء البضاعة والخدمات المرتبطة بها الموضح نوعها ومقدارها ومواصفاتها ومكان وجودها في طلب الشراء الذي قدمه للمصرف.

بما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية الشرعية والقانونية للتعاقد فقد اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى: موضوع العقد

في مقابل ثمن الشراء المحدد في المادة الثالثة أدناه، والشروط المحددة في هذا العقد، فقد باع المصرف إلى المتعامل البضاعة المبين نوعها ومقدارها وأوصافها ومكان وجودها في طلب الشراء مع الفاتورة المرفقين بهذا العقد، باعتبارهما جزء منه.

المادة الثانية: ثمن البيع وطريقة الدفع.

1 – يتمثل ثمن البيع من المصرف إلى المتعامل في.. (وقد دفع المتعامل عند إبرام هذا العقد مبلغا يقدر بـ. دج كجزء أول من الثمن.

وبناء عليه يكون ما تبقى في ذمة المتعامل وعليه دفعه

2 – يلتزم المتعامل بدفع المبلغ المحدد أعلاه، على أقساط كما هو مبين في جدول السداد المتفق عليه معه، والذي يعد جزء لا يتجزأ من العقد.

المادة الثالثة: تعهدات المتعامل

يقر المتعامل أنه عاين المبيع موضوع العقد المعاينة النافية للجهالة والغرر، وأنه قد وجده مطابقا للمواصفات الواردة في طلب الشراء المرفق بهذا العقد والذي يعد جزء لا يتجزأ منه، وأنه قد قبله واستلمه على الحالة التي هو عليها، ويتحمل المتعامل فور تسلمه للمبيع كامل المسؤولية عن فقدانه وأي ضرر أو خسارة تلحق به، كما يلتزم المتعامل بعدم مطالبة المصرف بأي حقوق بشأن المبيع بعد استلامه، كما يلتزم أيضا بعدم الرجوع على المصرف بأي عيب من العيوب الظاهرة في المبيع.

المادة الرابعة: تعهدات المصرف .

إذا كان البائع الأصلي للمبيع موضوع هذا العقد قد منح المصرف ضمانا عليه لمدة معينة، فيحق للمتعامل الاستفادة من هذا الضمان وينتقل إليه الحق في توجيه مطالبته إلى مانح الضمان مباشرة دون الرجوع للمصرف، فإذا انتهت مدة الضمان فليس للمتعامل الحق في توجيه أي مطالبة للمصرف في هذا الخصوص.

المادة الخامسة: نسخ العقد

حرر هذا العقد من تمهيد وخمس مواد، في ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية، وقد استلم كل طرف نسخة منها.

ويصرح المتعامل أنه قرأ هذا العقد قبل التوقيع عليه وأنه فهمه واستوعبه استيعابا تاما وأنه وافق على كل محتوياته، ويلتزم بما ورد فيه التزاما كاملا لا رجوع عنه وغير قابل للنقض.

وبناء على ما تقدّم حرّي توقيع هذا العقد بتاريخ: م

الطرف الأول / المصرف	الطرف الثاني / المتعامل

الاسم واللقب متبوع بعبارة "قرأته ووافقت عليه"

مصرف السلام
AL SALAM BANK
Algeria

- BILLET A ORDRE - سند لأمر

Relatif au dossier de financement N° : **المتعلق بملف التمويل رقم :**

Lieu et date de création - مكان وتاريخ الإنشاء	DATE ECHEANCE-تاريخ الاستحقاق	Montant(DA) – (دج) المبلغ
– 15/5/ 2022		963 396,71 دج

Nous paierons contre ce présent billet à ordre

ندفع مقابل هذا السند لأمر

A l'ordre de : **AL SALAM BANK ALGERIA**

لفائدة مصرف السلام الجزائر

La somme (en lettre) : neuf cent dix mille sept cent vingt-trois Dinars

مبلغ (بالأحرف)

Valeur : Remboursement du montant du financement

القيمة: تسديد مبلغ التمويل

Souscripteur – الملزم	Signature du souscripteur – إمضاء الملزم (Nom et Prénoms – الاسم واللقب)	Timbre FISCAL – الطابع الجبائي
.....	.....	

Domiciliation – التوطين

AL SALAM BANK ALGERIA مصرف السلام الجزائر

Agence 0501 : فرع

N° Compte : 3223123 رقم الحساب:

.....

Nom et Prénoms et signature de l'aval avec mention « Bon pour aval »

الاسم ولقب وإمضاء الضامن الاحتياطي بعبارة " مقبول كضمان احتياطي"

مصرف

فرع

الجزائر في : 2022 /15/5
الرقم: 2019/10042

أمر بالتسليم

بناءًا على الفاتورة رقم **02014312116** المؤرخ في **2021/08/26** الصادرة عنكم RENAULT وبمقتضى المحضر المحرر بتاريخ **2021/10/10** المتعلق بالعملية التجارية المنفذة بيننا، فإننا نطلب منكم تسليم السلعة التي اشتريناها منكم إلى المتعامل مع مصرفنا السيد (ة)/ الآنسة .....

Agence :
Sise à : -
Tel : -

Le, 15/5/ 2022

Service des immatriculations de véhicules
Wilaya d'Alger

Objet : Demande d'inscription de gage véhicule.

AL SALAM BANK ALGERIA a l'honneur de requérir du Service des immatriculations ***l'inscription de privilège d'un gage sur véhicule*** ci-dessous caractérisé :

IDENTIFICATION DU VEHICULE	
Marque : RENAULT	**Nom de la marque du véhicule :** RENAULT SANDERO STEPWAY 1.6 ESSENCE
	06
Numéro de série du type -	**Numéro de châssis**
Nombre places 05	**Nombre autorisé de places du véhicule.** -
Acquéreur : AL SALAM BANK ALGERIA	**Nom, prénom (s) et profession du client :** ……
Adresse de l'acquéreur -	**Adresse complète du client :** ……

Cadre réservé à la wilaya
N° D'INSCRIPTION : ……..
DATE D'INSCRIPTION : ……..
Cachet et signature du service des immatriculations de véhicules.

Directeur de l'Agence
Cachet et signature

DZ Wilaya d'Alger
6103/6110

رقم التسجيل
063864.119.16
NUMERO D'IMMATRICULATION

ولاية الجزائر
المقاطعة الإدارية لشراقة
بلدية دالي ابراهيم

DATE 2019/09/22 التاريخ QUITTANCE 800,00 DA ايصال N° 0005480/61/19 رقم

السيد ش ا مصرف السلام الجزائر
الاسم واللقب
M. SPA AL SALAM BANK ALG
Nom et prénoms

المولود بتاريخ 00/00/00

الهيئة مصرف

PROFESSION

العنوان شارع احمد واكد مجموعة ملكية رقم 233 قسم 03

ADRESSE

البلدية دالي ابراهيم

COMMUNE

النوع	الصنف	الطراز	رقم التسلسل في الطراز
س . خ GENRE	رونو MARQUE	5R440A TYPE	VF15R440AK D231187 N° DANS LA SERIE DU TYPE

الهيكل	الطاقة	القوة	عدد المقاعد	حمولة الحمولة	الحمولة المفيدة
ق . د CARROSSERIE	GO ENERGIE	005 PUISSANCE	005 PLACES ASSISES	00000 POIDS TOTAL EN CHARGE	00000 CHARGE UTILE

رقم التسجيل	الرقم السابق	سنة اول استعمال في السير
063864.119.16 N° D'IMMATRICULATION	070651.00.16 PRECEDENT NUMERO	2019 ANNEE DE PREMIERE MISE EN CIRCULATION